الاتجاه التجديدي عند الإمام محمد عبده من خلال كتابه رسالة التوحيد (المنهج والتطبيق)

د/ إبراهيم هاشم إبراهيم سيد أحمد
المدرس بقسم العقيدة والفلسفة
كلية أصول الدين القاهرة

(ملخص البحث)

عنوان البحث: الاتجاه التجديدي عند الإمام محمد عبده من خلال كتابه رسالة التوحيد (المنهج والتطبيق)

د/ إبراهيم هاشم إبراهيم سيد أحمد

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة:

أما المقدمة فقد تعرضت فيها لفكرة الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه

وأما الفصل الأول فكان متضمنا الحديث عن الإمام محمد عبده من خلال حياته ونشأته العلمية، وأهم مؤلفاته في العلوم الشرعية، كما تضمن الحديث عن منهجه التجديدي، وكيفية بناء العقيدة وفق منهج عقلي محكم، وأسس المنهج التجديدي عنده، كما تضمن الحديث عن فكرة الانحياز المذهبي في علم الكلام ورأي الإمام فيه.

وأما الفصل الثاني فجاء متضمنا لجهود الإمام التجديدية في علم الكلام من خلال الحديث عن مجالات التجديد في العلوم عند الإمام، وكذلك تناول هذا الفصل الحديث عن بعض المسائل الكلامية التي كان للإمام فيها نزعة تجديدية وفق منهجه التجديدي، وتضمن الحديث عن مسألتين كثر فيهما النقاش بين المتكلمين قديما وحديثا وهما: مسألة الأفعال الإلهية ووقوعها تحت العلل والأغراض، وكذلك مسألة الرؤية بين المتكلمين، كما احتوى البحث على بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

Research Summary:

Research Title: The Reformist Trend of Imam Muhammad Abduh through His Book, The Message of Monotheism (Methodology and Application)

Dr. Ibrahim Hashem Ibrahim Sayed Ahmed

Lecturer, Department of Creed and Philosophy

Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo

This research consists of an introduction, two chapters, and a conclusion:

As for the introduction, it dealt with the idea of the topic, its importance, the reasons for choosing it, and the methodology followed in it

As for the first chapter, it included talking about Imam Muhammad Abduh through his life and scientific upbringing, and his most important works in Islamic sciences, as well as talking about his reformist approach, and how to build the creed according to a sound rational approach, and the foundations of his reformist approach, as well as talking about the idea of sectarian bias in theology and the Imam's opinion on it.

The second chapter included the Imam's efforts to renew the science of theology by discussing the areas of renewal in the sciences according to the Imam. This chapter also discussed some of the theological issues in which the Imam had a renewal tendency according to his renewal approach. It included discussing two issues that were frequently discussed among theologians, both ancient and modern, which are: the issue of divine actions and their occurrence under causes and purposes, as well as the issue of vision among theologians. The research also included some of the results that I reached through the research.

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله ومن تمسك بسنته وسار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد...

فقد دعا الإسلام إلى ضرورة تحرر العقل من قيود التقليد؛ وجعله العامل الأهم في البناء العقدي؛ بل هو الركن الأصيل في الإيمان والإذعان، وهذه حقيقة لا يرتاب فيها من أعطي لمحة من سنا العقل، ولذلك كان الأستاذ الإمام (محمد عبده) ممن أيقنوا بأنه من الواجب إطلاق سراح هذا العقل وتهيئة البيئة المناسبة له حتى يتأمل، وينظر، ويفكر، ويستدل، وحتى يبنى الأساس العقدي على كيان شامخ لا تهزه الشبهات.

لقد دعا الأستاذ الإمام إلى ضرورة وجوب النظر العقلي في تأسيس بنيان الاعتقاد؛ بل دعا إلى أن يتحرر العقل، من ربقة التقليد، واستخدام المنهج العلمي الحديث، محاولا بذلك اتباع منهج تجديدي يقوم على الربط بين التراث كأصل يرتكز عليه، وبين البناء المنهجي الجديد الذي يتناسب وروح العصر الذي كثرت فيه الدعوة إلى ضرورة التحرر من كل ما هو قديم(١)؛ لكونه منهجا لم يعد ملائما للحياة العلمية الحديثة، والسبب في ذلك من وجهة نظر بعض الباحثين؛ يرجع

(١) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد عند الأستاذ الإمام محمد عبده، د/ محمد صالح السيد، صـ ٧، الناشر دار قباء للنشر، ١٩٩٨م، حيث يرى المؤلف أن علم الكلام، أو علم التوحيد؛ قد عانى في طوره المتأخر من التدهور والانحلال، ولم يقو أصحابه على الإتيان بفكر جديد يواجه العصر ومستجداته، وأن الأمر توقف عند حدود ما تركه الأسلاف، ولم يكن هناك ثمة فكر جديد أو إبداع جديد يذكر لعلم الكلام؛ لكن هذا العلم قد بدأ نهضة جديدة في القرن الثامن عشر، على يد الأستاذ الإمام محمد عبده، الذي عمل على صياغة روح جديدة ووظائف جديدة لعلم الكلام انطلاقا من أنه لا يد وأن تكون له مشاركة فعاله في توجيه الحياة الشاملة للناس.

إلى أن علوم التراث ظلت ثابتة حينا من الزمان عند حدود التقليد، وإعادة صياغة الأفكار والمسائل القديمة التي كثر النقاش فيها كما هي دون تجديد يذكر، سواء في المناهج أو المسائل، أو النتائج.

أسباب اختيار البحث:

أولا: الوقوف على قيمة المنهج التجديدي الذي دعا إليه الإمام، ومدى تأثيره في العالم الإسلامي وكل علومه على اختلافها.

ثانيا: يعد الإمام محمد عبده شخصية ثرية، من حيث الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وكان ذلك واضحا من خلال مؤلفاته التي شملت أهم علوم عصره، فكان ولابد من الوقوف على بعض مؤلفاته؛ خاصة ما يتعلق بعلم الكلام

ثالثا: فكرة الاتجاه التجديدي عند الإمام، كانت محل تساؤلات عديدة من العلماء، فأحببت أن أقف على معالم هذا الاتجاه التجديدي ومجالاته، ومدى تأثيره وتأثره، وهل كان أول من دعا إليه، أم سبقه إليه غيره من العلماء والباحثين.

رابعا: المنهج التوفيقي عند الإمام، الذي دعا من خلاله إلى بناء منهج عقدي يقوم على التوفيق بين الفرق والمذاهب المختلفة في علم الكلام، وكيفية التوافق بين النظر والعمل، أو بين التجريد والتطبيق، وهذا المنهج التوفيقي من أهم تجليات التجديد عند الأستاذ الإمام

مشكلة البحث:

أدرك الأستاذ الإمام أنه مع كثرة المناهج المستخدمة في علم الكلام؛ إلا أنه اختصر على النقل في المسائل الكلامية القديمة؛ بل إنه ليرى أن النقاش الذي حدث في معظم هذه المسائل كان مرهونا بوقت معين وأحداث سياسية معينة، فطالب بضرورة التوفيق بين هذه الفرق التي طال النقاش بينها في مثل هذه المسائل العقدية، والوقوف على المتفق فيه بينها وإبرازه للناس، وأن جميع هذه

الفرق مصيبا للحق في جانب من جوانبه، وأن جميعهم قد استعمل العقل في ضوء ما أتت به الشريعة السمحاء، وإن جانب أحدهم الصواب في تناول مسألة معينة، فإنه في النهاية قد أصاب جزءا من الحقيقة بإعماله العقل في الوصول إلى ما تطمئن إليه النفس في هذه المسألة، وكان الأهم في الطريق التجديدي عند الأستاذ الإمام إنما هو التوفيق بين الفرق المختلفة وإظهار ما بينها من وفاق في المسائل العقدية؛ متبعا في ذلك منهج توفيقي جديد يقوم على استخدام منهج التكامل في المسائل الكلامية، ومن خلال ذلك يؤسس لطرح المسائل العقدية في صورة جديدة تهتم بالجانب العملي دون إغفال للجانب النظري الأصلي لهذه المسائل، وهو بذلك ينتهج نهجا جديدا في طرحه لمسائل الاعتقاد، خاليا من المناقشات المنطقية التراثية في كثير من المسائل؛ ليحل محلها طرح القضايا العقدية بلغة جديدة مختصرة بعيدة عن الخلاف، وفي الوقت نفسه تناسب الاتجاه العام الذي يدعو إلى ضرورة الأخذ بمنهج علمي جديد حتى في القضايا التي كان ينظر إليها على أنها لا تتعدى مرحلة التنظير بشيء؛ فأصبح من الممكن تناول مثل هذه المسائل وفق منهج علمي جديد يقوم على التقارب والتوفيق بين التراث كتراث له أصوله ومسائله وبين المناهج العلمية الحديثة القائمة على الملاحظة والتجربة والفرض العلمي، وهو بذلك يرى أن هذا أدعى إلى ضرورة تحويل المسألة الكلامية من الجانب النظري الجامد إلى الجانب العملي الملائم لواقع حياة الإنسان، والمبين لتمدن الإسلام العلمي والفكري في شتى العلوم، ومنها علم الكلام.

ولا ننسى أن الأستاذ الإمام، قد عمد في منهجه التجديدي على القضاء على ما يعرف بـ (اتجاه التغريب)[١] (العلمانية الغربية)الذي أخذ يدعو ويستميل عقول كثير من الشباب إلى الأخذ به؛ لكونه المنهج المعاصر والمناسب للعالم العلمي الجديد؛ فقد قاومه الإمام مؤكدا على ضرورة التمسك بالتراث وعلومه، وكونه الأصل الذي ينبني عليه الكثير من الأركان في شتى العلوم، كما عمل على محاربة اتجاه (الجمود) الذي أخذ به العلماء في شتى العلوم ووقفوا عند حدود النص التراثي لا يريدون أن يتجاوزه؛ اللهم إلا الشرح والتعليل والتفسير لما تركه السابقون من الأئمة الأعلام[٢]، فمع كونه الأصل المهم في البنيان؛ إلا أنه يجب شرحه وتبسيطه في ضوء مقومات العالم الجديد، وإلا ضاع ما كان يصبوا إليه العلماء، واتهام التراث بكونه لم يعد مساوقا لمناهج العصر العلمي الجديد، من أجل ذلك طالب الإمام بضرورة التخلي عن الجمود العلمي والمزج بين الأصالة التراثية والمعاصرة العلمية.

أهمية البحث:

أولا: أن الأستاذ الإمام كان من أوائل من دعوا إلى ضرورة التحضر العلمي على قواعد الإسلام، ومحاولة القضاء على ما يعرف بتيار التغريب الذي نجح في استقطاب جزء كبير من العلماء، وفي مقابل ذلك محاولة تصحيح فكرة ما

---

(١) المرد بالاتجاه التغريبي، الذي تمثل في العلمانية الغربية، الذي كان يعارضه الإمام يعني: اتجاه بعض المتعلمين من المسلمين إلى دراسة العلوم الغربية؛ خاصة ما يتعلق بالعلوم التجريبية على أنها هي التي من خلالها يتمكن الإنسان من التقدم في شتى مناحي الحياة، وأن علوم التراث أصبحت غير جديرة بالدراسة لأنها ثابتة ولم تتغير؛ بل إنه معظمها يقوم على الدراسة النظرية بعيدا عن المنهج التطبيقي أو التجريبي.

(٢) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة للأستاذ الإمام محمد عبده، صـ٣٤٣، الفقرة قبل الأخيرة عند حديثه عن جناية الجمود على التوحيد أو على العقيدة في نفس الصحيفة.

عرف (بتيار التقليد) الذي وقف أصحابه عند الموروث التراثي من خلال الوقوف عند نص كلامي أو تراثي معين، وعدم محاولة إبراز الهوية العلمية الأصلية لعلوم الإسلام ومنها علم الكلام، الذي ظل أصحابه من وجهة نظره جامدون عند النص، ولم يحاولوا حتى توضيحه بصورة تلائم المنهج العلمي الحديث الذي استعمله أهل التغريب لاستقطاب جمع غفير من العلماء(١).

ثانيا: الوقوف على الدور الذي قام به الأستاذ الإمام من خلال مدرسة التجديد الديني(٢) أو الإصلاح الدنيي، وتطبيق هذا التجديد أو هذا الإصلاح على العلوم الإسلامية؛ خاصة علم الكلام؛ الذي هو رأس العلوم الشرعية، ومنه تنبثق كل العلوم.

ثالثا: كان للأستاذ الإمام رأيا توفيقيا بين الفرق والمذاهب الكلامية في مسائل هامة من مسائل علم الكلام، مثل: مسألة خلق الأفعال، الجبر والاختيار، والرؤية،

---

(١) ما يقصده الأستاذ الإمام من هذا النص إنما هو التدليل على أن بعض علماء الكلام رأوا أنه لا بد من اتباع مذهب أو منهج خاص في علم الكلام؛ بل إن بعضهم رأى أنه لا بد من الأخذ بدلائل خاصة في إثبات المعتقد، فيكون التقليد كالتقليد في المدلول، وكأنهم جعلوا النقل عن الأشخاص عمادا لكل اعتقاد ... حتى ولو كان النقل أو التقليد هذا عن غير المعروف، كما ذكر أن بعض المتكلمين كانوا يهتمون بالمؤلِف أكثر مما يهتمون يالمؤلَف، ج٣ من الأعمال الكاملة، صـ ٣٤٣.

(٢) مدرسة التجديد الديني: أو الإصلاح الديني، هي مدرسة أسسها الأستاذ الإمام، حاول فيها التوفيق بين التراث؛ حيث أنه المنهج التعليمي السائد أو التقليدي، وبين المناهج العلمية الحديثة، أو هي مدرسة قام عليها الأستاذ الإمام محاولا التوفيق من خلالها بين الأصالة والمعاصرة، بحيث يمكن شرح النص التراثي شرحا حديثا من خلال التجديد في المسائل والتناول، والمساهمة من خلاله في تحقيق متطلبات الواقع المعاصر بما لا يطغى على التراث، راجع في ذلك: رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، د/ عثمان أمين، صـ ٢١٤، الناشر المجلس الأعلى للثقافة بدون تاريخ.

وهذه المسائل قد أخذت جانبا كبيرا من النقاش بين أهل السنة والمعتزلة، والفرق الأخرى، وتفرعت عنها مسائل أخرى؛ لكن الأستاذ الإمام كان له رأي آخر في هذه المسائل، من خلال عرضها بأسلوب جديد يبتعد عن النقاشات والسجالات الكلامية، التي وقعت بين المذاهب والفرق، فأحببت أن أتناول رأيه فيها، وكيف تناولها تناولا جديدا من خلال طرحها بصورة تطبق معنى التجديد الذي دعا إليه، وغير ذلك فهو محاولة لأن تتسق علوم الإسلام مع المنهج العلمي الجديد الذي يقوم على الملاحظة العلمية وغيرها من أدوات المنهج العلمي الحديث، وكيف اتفق الشيخ أو اختلف في منهجه مع المتكلمين في تناوله لهذه المسائل.

رابعا: التعرف على حقيقة التجديد الذي دعا إليه الإمام، وجعله الجزء الأصيل في إظهار حقيقة الإسلام وتفرده في شتى المناحي الحضارية، والسياسية والاجتماعية، والعلمية، وأثر ذلك على علم الكلام التراثي.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهج متكامل يجمع بين أركانه عدد من المناهج الجزئية، التي يعالج كل واحد منها ما يناسبه من أجزاء البحث، وأهمها:

١) المنهج التاريخي، وقد استخدمته في معالجة الأجزاء التاريخية في البحث، وأهمها الجزء المتعلق بحياة الشيخ محمد عبده.

٢) المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمته في جزء العرض والتحليل لآراء الشيخ محمد عبده، وكذا آراء غيره من العلماء الذي اهتموا بقضية التجديد.

٣) المنهج المقارن، وقد استخدمته في جانب المقارنة التي كنت أعقدها بين آراء الشيخ وبين غيره من العلماء؛ ليظهر أهم جوانب الاتفاق والاختلاف بحيث يتهيأ بعد ذلك مهمة النقد.

٤) المنهج النقدي، وقد استخدمته في جانب الحكم والنقاش الذي كنت أعقب به على رأي الإمام خاصة، وكذلك آراء غيره؛ بحيث يظهر من خلال ذلك مواطن القوة والضعف، والخطأ والصواب في هذه الآراء بأسرها.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة:

أما المقدمة: فتحتوي على أهمية البحث ومشكلته، والمنهج المتبع فيه.

وأما الفصل الأول: حياة الإمام محمد عبده، ومنهجه في التجديد، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

الأول: يتناول باختصار حياة الإمام محمد عبده الاجتماعية والعلمية.

الثاني: منهجه في التجديد العقدي والفكري.

الثالث: المذهبية العقدية بين الاتجاه التراثي والاتجاه التجديدي عند الإمام محمد عبده.

الفصل الثاني: جهود الإمام عبده التجديدية، ويتكون هذا الفصل من مبحثين:

الأول: مجالات التجديد عند الإمام محمد عبده.

الثاني: المسائل الكلامية التي تناولها الإمام وفق المنهج الجديد.

الخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج.

الفصل الأول
حياة الإمام محمد عبده، ومنهجه في التجديد
المبحث الأول
حياة الإمام محمد عبده الاجتماعية والعلمية

أولا: مولده ونشأته:

هو محمد بن عبده بن حسن خير الله[١]، ولد في شنوا من قرى محافظة الغربية، سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، وكانت نشأته في محلة نصر بالبحيرة، وأحب في صباه فنون الرياضات المختلفة؛ كالفروسية وغيرها من الرياضات البدنية، وتعلم بالجامع الأحمدي بطنطا، ثم انتقل بعد ذلك إلى الأزهر في عام ١٨٦٦م لإتمام دراسته والتبحر في علوم الأزهر المختلفة عقيدة، وفقها، ولغة، وتفسيرا، وحديثا، وغيرها من علوم الشرع، كما عمل في التعليم والتأليف، وكتب في الصحف ولاسيما جريدة الوقائع المصرية والتي عين محررا لها بعد ذلك.

وقد أجاد الشيخ محمد عبده بعض اللغات الغربية ومنها: الفرنسية، بعد سن الأربعين، ولذلك عندما احتل الإنجليز مصر ناوأهم وشارك ضدهم في الثورة المعروفة بالثورة العرابية؛ حتى قيل: إنه سجن ثلاثة أشهر للتحقيق معه ونفي إلى بلاد الشام في عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، وسافر إلى فرنسا فأصدر مع صديقه السيد جمال الدين الأفغاني جريدة العروة الوثقى، وعاد إلى بيروت فاشتغل بالتدريس والتأليف، وسمح له بعد ذلك بدخول مصر فعاد سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م، وتولى منصب القضاء، ثم عين في محكمة الاستئناف، فمفتيا للديار المصرية، سنة ١٣١٧هـ واستمر بها إلى أن توفي بالإسكندرية في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ودفن بالقاهرة[٢].

---

(١) يراجع: الأعلام، خير الدين الزركلي، ٢٥٢/٦، الناشر دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م،

(٢) يراجع: الأعلام، خير الدين الزركلي، ٢٥٣/٦، تاريخ الإمام محمد عبده، جمعه السيد محمد رشيد رضا، ج١/صـ٣، ط١، مطبعة المنار، سنة ١٣٢٤هـ.

يقول الدكتور عثمان أمين: (وفي ١٠ يوليو من سنة ١٩٠٥م، توفي الأستاذ الإمام وهو في أوج نشاطه، دون أن يتوافر له الوقت لإنجاز جميع مشروعاته الإصلاحية، واحتفلت مصر شعبا وحكومة بتشييع رفاته، كما كانت وفاته حدادا عاما في جميع أرجاء العالم الإسلامي، وأودع جثمانه مقبرة العقيقي بالقاهرة ونقش على قبره، هذا البيت:

(قد حططنا للمعالي مضجعا ودفنا الدين والدنيا معا)

هنا دفن الأستاذ الإمام محمد عبده مفتي الديار المصرية، ولد سنة ١٢٦٦هـ، وتوفي ١٣٢٣هـ عن سبع وخمسون عاما، قضى أولها في التعلم، وأوسطها في التعليم، وآخرها في إعلاء الدين ونفع المسلمين[١].

أهم مؤلفاته العلمية:

تعددت مؤلفات الإمام محمد عبده، ما بين المخطوط والمطبوع، وأهمها:

١) تفسير القرآن الكريم والمعروف بتفسير المنار، لكنه لم يتمه ووقف فيه عند تفسير الآية رقم ١٢٥ من سورة النساء، وأتمه بعده الأستاذ محمد رشيد رضا.

٢) رسالة التوحيد في علم الكلام.

٣) حاشية على شرح جلال الدين الدواني للعقائد العضدية.

٤) شرح مقامات البديع الهمذاني.

٥) تعليق على كتاب: (البصائر النصيرية في المنطق للإمام عمر بن سهلان الساري).

٦) ترجمة كتاب: (الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغاني)[٢].

---

(١) يراجع: رائد الفكر المصر الإمام محمد عبده، د/ عثمان أمين، صـ ٥٧-٥٨، ط٢، ١٩٦٥م، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) يراجع: تاريخ الإمام محمد عبده، ١/ ١١، الأعلام، خير الدين الزركلي، ٦/٢٥٢-٢٥٣، ط دار العلم للملايين، ١٩٨٦م، رائد الفكر المصري، د/ عثمان أمين، صـ ٢٦٧.

٧) الرد على هانوتو المستشرق.

٨) رسالة الواردات في سر التجليات، شرح نهج البلاغة، الإسلام والرد على منتقديه.

٩) الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية.

وقد وضع الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة تفصيلا لهذه المؤلفات في الجزء الأول من الأعمال الكاملة، مبينا ما تحققت نسبته إلى الأستاذ الإمام، وما شارك فيه أستاذه الأفغاني، ج١/ ٢١٠-٢٥١.

المبحث الثاني
منهجه التجديدي في علم الكلام

قبل الحديث عن منهج الإمام محمد عبده في التجديد؛ ينبغي الوقوف على معنى المنهج في اصطلاح العلماء؛ لأهميته في البحث في العلوم، سواء كانت هذه العلوم من قبيل علوم الشرع، أو من العلوم الأخرى.

المنهج في اللغة: جاء مصطلح المنهج في اللغة على أنه الطريق الواضح، يقول صاحب القاموس المحيط: (النهج: الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج، وأنهج وضح، وأوضح الطريق سلكه، واستنهج الطريق صار نهجا، كأنهج فلان سبيل فلان أي سلك مسلكه)(١).

وعلى ذلك يكون معنى المنهج: الطريق مطلقا، سواء كان هذا الطريق ماديا أو معنويا، طالما غايته الوصول إلى المطلوب وبهذا يوضح الإمام معنى المنهج بقوله: (وأما المنهاج فهو الطريق الواضح، يقال: نهجت لك الطريق وأنهجت)(٢).

وأما المنهج في الاصطلاح العلمي: فقد عرفه الدكتور/ عبد الرحمن بدوي بأنه: (طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم)(٣)، ومعناه إذن: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق العلمية في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تسيطر وتقود سير العقل، وتحدد مهامه حتى يصل إلى غايته من حيث النتيجة المطلوبة.

---

(١) يراجع: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، باب الجيم، فصل الواو، مادة نهج، ٣١٨/١، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ط٢، ١٩٥٣م.

(٢) يراجع: التفسير الكبير، الإمام فخر الدين الرازي، ١٢/١٢، ط دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

(٣) يراجع: مناهج البحث العلمي، د/ عبد الرحمن بدوي، صـ٥٣، ط٣، وكالة المطبوعات العلمية، الكويت.

أما عن منهج الإمام محمد عبده التجديدي في العلوم عامة، وفي علم الكلام خاصة، فقد كان منهجا إحيائيا إصلاحيا يهدف من خلاله الشيخ إلى بناء العقيدة الإسلامية بناء جديدا يتحرر فيه العقل من ربقة التقليد الخالص الذي وقف عنده العلماء؛ خاصة في النص التراثي، ولا يعني هذا أنه يريد التخلي كلية عن التراث في علم الكلام مثلا، كلا؛ إنه يريد قراءة التراث قراءة جديدة، من حيث قراءته وتفسيره تفسيرا جديدا يناسب المناهج الحديثة في العلوم، دون التخلي عن الأصل الذي ينبني عليه كل جديد، فهو يريد أن يكون التراث متصفا بصفة الحياة الدائمة، فهو يأخذ من التراث ما يناسب كل مرحلة، كما يأخذ من الحديث بكل نافع من شأنه أن يضيف إلى الحياة العلمية، ولذلك تحتاج هذه العملية إلى قوة وجهد ليس اليسير؛ لأن المنهج الجديد الذي يدعو إليه وينشده الإمام لا يمكن أن يتحقق بالاكتفاء والانكباب على التراث رواية وشرحا وتحشية فقط، كما لا يمكن أخذه من المناهج الجديدة الغربية الحديثة الخارجة عن أفكار الأمة وحدها؛ لكنه يريد أن يندمج التراث بالجديد النافع المناسب لما عليه مناهج الإسلام في شتى العلوم.

أما عن أهم عناصر المنهج التجديدي عند الإمام محمد عبده فتتمثل فيما يلي:

أولا: الثورة على التقليد وتحرير العقل من خلال بناء العقيدة على النظر العقلي:

ففي مفتتح رسالته في التوحيد ينبه الإمام محمد عبده على أن النهي عن التقليد إنما هو مبدأ قرآني نبه ونص عليه القرآن، وأن التقليد لا يعني سوى سلب العقل وإقصاءه عن دوره الذي وهبه الله إياه، وهو النظر في الكون بما يحمله من دلائل تشهد بوحدانية الخالق عز وجل، وأن الغاية العظمى من هذا النظر إنما هو معرفة الله ـ تعالى ـ بصفاته الواجبة التي دل عليها النص الإلهي، ولذلك يقول: (الغاية من هذا العلم القيام بفرض مجمع عليه، وهو معرفة الله –تعالى– بصفاته،

الواجب ثبوتها له مع تنزيهه عما يستحيل اتصافه به، والتصديق برسله على وجه اليقين الذي تطمئن به النفس اعتمادا على الدليل لا استرسالا مع التقليد)[١].

إن التوحيد الذي يبغيه وينشده الإمام إنما هو التوحيد القائم على اليقين، البعيد عن التعصب المذهبي في الفهم والتناول لقضايا الكلام، وكذلك محاولة إقامة بناء عقدي جديد يوازن فيه الإمام بين الموروث الكلامي التراثي، وبين المنهج الحديث في تناول قضايا تخص عقيدة الإنسان وعمله.

لقد نبه الشيخ محمد عبده على أن العقيدة اليقينية، أو تحصيل اليقين في العقيدة أمر مفروض على كل ذي عقل بمعنى أنه واجب عين أو فرض عين، وأن الاشتغال بإقامة الأدلة ودفع الشبه التي تأتي لمعاندة جانب الاعتقاد، إنما هو فرض كفاية على المتخصص في تلك الفنون أو هذا الفن[٢].

ثانيا: استحداث مناهج جديدة لطرح القضايا الكلامية:

وفي هذا المعنى يريد الإمام محمد عبده أن يكون التفسير للمسائل العقدية تفسيرا إيجابيا، ويعني بذلك: إخراجه من حيز التنظير إلى حيز العمل، وهذا ما فعله في رسالة التوحيد؛ حيث عمد فيها إلى إبراز محاسن التسامح الديني، والاجتهاد بالرأي المحكوم بضوابط الشرع ومقتضياته، وأنه لابد وأن يكون التسليم لمسائل العقيدة خاضعا وقريبا من أعمال القلوب ليحل محل الإكراه الذي صور الدين على أنه عدو للعقل في المقدمات والنتائج كما كان يفعل رجال الدين في العصور الأوربية الوسطى المظلمة الظالمة، ولذا يقول: (وكثيرا ما صرح الدين على لسان رؤسائه أنه عدو للعقل، نتائجه ومقدماته، فكان جل ما في علوم الكلام

---

(١) يراجع: رسالة التوحيد، الأستاذ الإمام محمد عبده، صـ٢٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة ومكتبة صبيح ١٩٦٦م.

(٢) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد عند الأستاذ الإمام محمد عبده، د/ محمد صالح السيد، صـ٩/١٠، سبق.

تأويل وتفسير، وإدهاش بالمعجزات)[١]، ثم يعود فيثني على منهج القرآن الذي نزل به الروح الأمين ليخاطب العقل، ويستنهض الفكر وعرض نظام الكون وما بث الله فيه من آيات بينات تشهد بوحدانيته وتبرهن على تفرده وربوبيته، وأن ذلك أدعى للوصول إلى اليقين بصحة ما ادعاه الأنبياء، وأن من قضايا الدين ما لا يمكن الوصول إلى إدراكه إلا بالعقل كالعلم بوجود الله، وقدرته على إرسال الرسل وبعثتهم، كما أن الدين وإن جاء بشيء يعلو على فهم الإنسان؛ إلا أنه لا يأتي بما يستحيل عند العقل[٢]، فالتراث عند الشيخ محمد عبده ليس مناقضا للعلم الحديث وقواعده التجريبية كما يزعم البعض؛ لكنه كان نقطة الانطلاق في المنهج التجديدي عند الشيخ ومن تبعه من العلماء، وهذا مما أكد عليه فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب عند حديثه عن مدرسة التجديد المصرية؛ حيث نبه على أن قضية التراث والتجديد عند رجال الفكر المصري ومنهم الإمام محمد عبده كانت تقوم على عدة دعائم، منها:

أولا: الموازنة بين التراث وبين متطلبات العصر الجديد:

والمقصود منه أن يكون التراث هو نقطة البدء، وهو الوسيلة التي من خلالها تناقش المسائل، مع بقاء الأصل ثابتا شامخا، ومن خلاله تتناول المسائل الجديدة، وعلى ذلك تكون الأصالة في المحافظة على الموروث التراثي كحقيقة موضوعية ثابتة، والمعاصرة من خلال مناقشة مسائل وقضايا الواقع في ضوء الثوابت التراثية، وهذا هو الذي يطلق عليه التجديد، وليس ما يتبناه بعض الباحثين، من محاولة هدم التراث

ثانيا: التراث هو نقطة البدء والأساس الذي يقوم عليه بنيان التجديد، وإن كان ثمة تجديد فما هو إلا إعادة تفسير التراث في ضوء ما تتطلبه حياة الناس وما

---

(١) يراجع: رسالة التوحيد، الأستاذ الإمام محمد عبده، صـ٨.

(٢) يراجع: المصدر نفسه، صـ١٠.

تقوم عليه حاجاتهم، فالتراث كما يرى فضيلة الإمام الأكبر: هو نقطة البداية والانطلاق، وهو الوسيلة الأولى والهامة في بنيان التجديد.

ثالثا: أما المساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته والقضاء على أسباب تأخره وتخلفه، وفتح أقفاله وحل أغلاله فهذا هو التجديد الذي من الممكن أن يتلاءم وقواعد الإسلام، وثوابت الدين(١).

وقد نبه الإمام الأكبر على أن التراث وفق هذا المعنى ومن هذا المنطلق؛ ليس هدفا تتحرك إليه الطاقات كما هو الحال في المدارس الغربية التي ولع بها كثير من الباحثين؛ حيث جعلوا التراث غرض وغاية من أجل الهدم والتمزيق؛ لكن التراث بهذا المعنى ما هو إلا وسيلة خاضعة لإعادة التفسير، أو إعادة التعقل من أجل تطوير الواقع والمساهمة في حل مشكلاته، ولذا يقول: (والتراث في هذه المدرسة ـ يعني: المدرسة المصرية ـ ليس هدفا تتحرك في إطاره حياتنا المعاصرة، بقدر ما هو وسيلة خاضعة لإعادة التفسير، أو إعادة البناء من أجل تطوير الواقع، وحل مشكلاته)(٢).

وقد اتفق الإمام الأكبر مع الشيخ الإمام محمد عبده في الرؤية الإصلاحية، التي من أجلها كان العمل على إعادة صياغة منهج جديد للعلوم الشرعية، ومنها علم الكلام، وإعادة تفسير المسائل التي يحتويها كل علم حسب ما يتفق مع الواقع المعاصر للإنسان؛ حتى لا يتهم التراث أو الموروث العلمي بأنه لم يعد مساوقا للتقدم التجريبي العلمي الذي فتن به الغرب كثيرا من الباحثين؛ خاصة من أهل الشرق الإسلامي، وكل هذا مع أهمية المحافظة على التراث كحقيقة موضوعية ثابتة، وموروث له قدسيته وأهميته عند العلماء والباحثين.

---

(١) يراجع: التراث والتجديد، الإمام الأكبر أد/ أحمد الطيب، صـ٣٧، ط ثالثة، دار القدس العربي للطباعة، ٢٠١٩م.

(٢) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها، سبق.

المبحث الثالث
الانحياز العقدي بين الاتجاه التراثي والتجديدي عند الإمام محمد عبده

لقد دعا الإمام محمد عبده إلى ضرورة التخلي عن الانحياز للمذهب في علم الكلام، وأن التبني لفكر معين دون غيره من الأفكار، خاصة في المسائل التي فيها أكثر من اتجاه أو أكثر من رأي؛ يعد ذلك تعصبا من شأنه أن يضيع الحقوق، ويغير على النشاط العلمي بأثره؛ حتى وإن كان المتعصب على جزء من الحق، فإن هذا لا يعني أنه يحوي الحق كاملا بمفرده؛ لأن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه ولم يخطئوه من كل وجوهه.

وقد أوضح الإمام السبب في توجهه نحو هذا بأنه كما يرى بعض العلماء: (أن تعدد الأفكار والآراء علامة نضج فكري، وتعدد اجتهادات الأمة يدل على نضج وعيها الديني؛ لكن ما وقعت فيه الفرق من أخطاء أن كل فرقة لم تحاول فقط أن تقنع غيرها بما انتهت إليه من آراء، فتشاركها في وجهة نظرها، وإنما غلا فريق منهم في إرغام الآخرين على قبول ما يرونه صحيحا)[1].

وقد دلل على ذلك الإمام بأن الاختلاف في فهم وتفسير المسائل الكلامية؛ كان سببا في جعل صاحب كل عقيدة يرفض ويأبى أن تكون الغلبة لمن خالفه، أو بمعنى آخر رفض أي عقيدة تخالف عقيدته، والسعي في البرهنة على أن رأيه في المسألة الكلامية المعينة، هو أقصى ما يمكن الوصول إليه في فهمها، وتفسيرها، والبرهنة عليها، وأن جميع من يأتون لمناقشة وتناول هذه المسألة من الصعب أن يصلوا إلى ما وصل إليه؛ بل إن الهلاك والفشل مرهون بمن يخالف عقيدته، وذلك يجعله حريصا على نشر ما اعتقده، والدفاع عنه، وهذا يعود إلى

(١) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد عند الأستاذ الإمام، د/ محمد صالح، صـ٤٧، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

أمرين كما ذكر الشيخ:

(الأول: سوء الظن بمن يخالفه في العقيدة، وخوفه من أن يسعى في ضرره؛ لانتقاض الرابطة العقدية بينهما، فهو يسعى إلى ضم جميع الناس إلى نفسه في الاعتقاد؛ حتى يكون واسطة في الاتحاد على التعاون، والانتفاع الذاتي، والأمن من المضار، وأن صاحب العقيدة لهذا السبب لا يألو جهدا، ولا يؤخر سعيا، ولا يترك وسيلة توصله إلى الإكثار من الموافقين له في الاعتقاد.

الثاني: الشفقة الإنسانية ... فيدعوهم إلى أن يكونوا على مثل اعتقاده، لينجوا مع الناجين، ويستعمل كل حيلة لإنقاذهم من الاعتقادات التي يظنها مضرة بهم، مهلكة لأرواحهم)[١].

ولذا رأى الإمام عند تناوله لحديث افتراق الأمة، أنه من الصعب تعيين الفرقة الناجية؛ لأن كل فرقة من الفرق تدعي أنها هي التي على ما كان عليه النبي – صلى الله عليه وسلم– وأصحابه، كما قرر أن بعض العلماء يرون أن الفرق المذكورة كلها في الحديث، إنما هي فرق الشيعة، وأن الناجي منهم (الإمامية) فقط، وأما أهل السنة أشاعرة وماتريدية، والمعتزلة، وغيرهم، إنما هم من أمة الدعوة، ولذا يقول: (وأما تعيين أي فرقة هي الناجية، أي التي تكون على ما هو عليه وأصحابه، فلم يتبين إلى الآن؛ فإن كل طائفة ممن يذعن لنبينا بالرسالة؛ تذهب فتجعل نفسها على ما كان عليه النبي وأصحابه)[٢]، ومراده –رحمه الله– إنما هو التدليل على أن انقسام الأمة إلى فرق وطوائف قد أدى إلى ضعف الأمة، وتمزيق وحدتها، وأن التبعية المطلقة للتابعين للفرقة أو المذهب المعين قد

(١) يراجع: حاشية الشيخ محمد عبده على شرح الدواني، صـ ١٥٥، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ط أولى ٢٠٠٢م.

(٢) يراجع: التعليقات على شرح الدواني على العقائد العضدية، صـ٨،٥، سبق.

أدى إلى أن يكون التناول للمسائل العقدية أو الكلامية من أجل الانتصار للفرقة المعينة، أو المذهب المعين.

ولعل هذا السبب هو الذي جعل الإمام يعرض للمذاهب والفرق الكلامية عرضا لا يجعل لأحدها رجحانا على الآخر؛ لكنه عرض لكل مذهب من المذاهب بصورة تجعله يحقق جزءا مما ينبغي الوصول إليه، بمعنى: أن كل الفرق والمذاهب الاعتقادية أصابت في جانب من جوانب الحق، وعليه فقد اتضح من عرضه أنه لا يريد أن يجعل لمذهب معين تفوقا أو رياسة في علم الكلام؛ لأن ذلك من وجهة نظره يفسح المجال للاستقلالية في الفكر المتحرر، من أجل القضاء على التقليد والتبعية المطلقة للنص التراثي، الذي لابد وأن يتم تناوله تناولا جديدا يخضع للمذاهب العلمية الجديدة، وهو ما جعل بعض الكتاب يصفه بأنه صاحب فكر جديد لا ينتمي فيه لفرقة كلامية أو مذهب كلامي معين؛ لكنه مع كل المذاهب الفكرية، وكل الفرق الكلامية؛ طالما أنها تحوي جانبا من الحق، أو اجتهدت في الوصول إلى الحق ولو في جانب من جوانبه، إلا أنه يرى أن الجميع قد أصاب الحق، وأن كل الفرق الكلامية لها نفس التقدير، يقول الأستاذ العقاد في كتابه (عبقري الإصلاح):

(واستقلال الشيخ محمد عبده بالفكر والنظر، ثم استقلاله بالعمل في الإصلاح، يفردانه بمذهب بين مدارس الفلسفة الإسلامية، فلا يتيسر ضمه إلى طائفة منها يسمى باسمها، وينفصل بذلك عن سائرها، فهو مع الفلاسفة والمعتزلة في تحكيم العقل، والقياس على المنطق في العلوم الكونية؛ لكنه يخالف رأي الفلاسفة في معنى الوجود، ومعنى العلوم بالنسبة إلى الحقيقة الإلهية، ويخالف رأي المعتزلة،

في مجادلاتهم العقيمة حول مسألة الصفات، وما تفرع عليها من أحكام)[١]، وهو بذلك يأخذ مما تناوله الشيخ عند حديثه عن علم الكلام في (رسالة التوحيد) حيث ذكر أن العلماء والمصنفين في علم الكلام، كانوا يعملون دائما على أن ينتصر كل فريق لما ذهب إليه، من خلال تناوله لمسائل هذا الفن على الوجهة الذي يراها كل فريق، ومن أجل ذلك أراد الشيخ أن ينحو منحا مختلفا في رسالته يعتمد على التوفيق ما أمكن؛ خاصة في علم الكلام ومسائله، هذا الطرح الذي يقوم على التكامل بين أهل الفرق والطوائف المختلفة[٢]

كما أن السبب الرئيس الذي جعله ينتهج في رسالته نهجا جديدا؛ هو أنه يرى أن القدماء كانوا يتجهون دائما في تصنيفهم وتناولهم لمسائل علم الكلام إلى الإلزام، حتى قال: (بل كانت منازع العقول في العلم، ومضارب الدين في الإلزام بالعقائد، وتقريبها من مشاعر القلوب على طرفي نقيض، وكثيرا ما صرح الدين على لسان أوليائه أنه عدو العقل، نتائجه ومقدماته)[٣]، وعليه كان معظم ما في علم الكلام ومسائله تأويل وتفسير، وإدهاش بالمعجزات، وأن هذا كما يرى بعد عن منهج القرآن الصافي الذي عرض لقضايا العقيدة عرضا ينأى عن التعقيد الكلامي والمنطقي الذي تناول علماء الكلام قضايا العقيدة من خلاله.

تعقيب:

مما تجدر الإشارة إليه أن الإمام محمد عبده كان له الأثر الواضح في الدعوة إلى التجديد الشامل لعلوم الشرع في عصره؛ خاصة ما يتعلق بموضوعات علم

(١) يراجع: عبقري الإصلاح الأستاذ الإمام محمد عبده، عباس العقاد، صـ ١٥٧، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، الشيخ محمد عبده، صـ٨-٩، سبق.

(٣) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد، د/ محمد صالح السيد، صـ٩، سبق.

الكلام الذي هو رأس العلوم وقمتها؛ ولذلك في معالجته لقضية التجديد في علم الكلام نحى منحى جديدا، سواء في المنهج، أو التناول للمسائل.

أما في المنهج، فقد عمد إلى استخدام منهج مغاير تماما لما عرفه العلماء؛ حيث غلب المنهج العقلي في معالجته للمسائل الكلامية، ومن أجل ذلك أكد الأستاذ الإمام مرارا وتكرارا على أهمية دور العقل في تأسيس الاعتقاد، وهو ما نادى به في إصلاحه للعلوم ومناهجها(١)، حتى قال بعض العلماء أنه لم يستقر على مذهب بعينه؛ خاصة في علم الكلام، ولم يلتزم منهجا معينا، فهو مع الصوفية، والفلاسفة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والأدباء، والمفكرين، وقد أعطى العقل حرية مطلقة في الحكم على العلوم؛ بل أعطاه الحق في معالجة كل القضايا والمسائل التي تتعلق بعلوم الشرع، ومنها علم الكلام الإسلامي، الذي يعد الركن الأصيل في علوم الشرع، ومنه تتفرع كل العلوم، يقول الدكتور سليمان دنيا: (وكذلك كان الشيخ محمد عبده، فهو لم يقنع بما قنع به كثير من المؤلفين، من حكاية آراء العلماء من قبله، وتصوير وجهة نظرهم، ليقوم بدور هو أشبه بالتبليغ فقط)(٢).

وتحقيقا لمعنى المرونة في التناول حسب منهجه التجديدي؛ فقد كان منهجه في التجديد محتويا على كثير من مناهج المتكلمين، والفلاسفة، والصوفية، وغيرهم ممن تأثر بهم من الغربيين، فهو كما صور العقاد منهجه، أنه استقل بالفكر والنظر، كما استقل بالعمل في الفكر والإصلاح، وأدى هذا إلى أن ينفرد بمذهب بين مدارس الفلسفة الإسلامية، يقول العقاد: (فهو مع الفلاسفة والمعتزلة في تحكيم العقل والقياس على المنطق والعلوم الكونية، ولكنه يخالف رأي الفلاسفة

---

(١) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

(٢) محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، أ.د/ سليمان دنيا، القسم الأول، صـ ٨، وما بعدها، الناشر مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٨م.

في معنى الوجود، ومعنى العلوم بالنسبة إلى الحقيقة الإلهية، ويخالف رأي المعتزلة في مجادلاتهم العقيمة حول مسألة الصفات، وما تفرع عليها من أحكام)[١].

قيمة العقل عند الأستاذ الإمام:

ولأجل تلك القيمة التي أعطاها للعقل؛ رأى الأستاذ الإمام أنه لا بد من إصلاح علم الكلام القديم، وإعادة بنائه من أجل تحقيق غايات جديدة، ترتبط بواقع الإنسان، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال مجاوزة الأساليب التقليدية لعلم الكلام، وإعطاء العقل الحق في الوصول إلى عقيدة ثابتة صحيحة، مع الإبقاء على النص التراثي بكامل قدسيته[٢]، ليكون منه المنطلق نحو بناء منهج جديد، يقوم على الأصالة والمعاصرة، وإن كان بعض العلماء يرى أن الإمام بهذا المنهج قد أطلق العنان للعقل، وهو ما جعل الدكتور سليمان دنيا يقول: (وعندي أن الشيخ محمد عبده، إذا كان لم ينقص العقل حقه، فهو قد جاوز به الحد)[٣]، ولذلك سلك سبيل الفلاسفة في كثير من القضايا والمسائل مسلكا عقليا وفق منهجه التجديدي، محاولا الأخذ بمناهج متعددة في تناوله لبعضها، ولا يخفى أن طريق بعض الفلاسفة لا يتفق مع أحيانا مع المنهج الإسلامي (فإن سبيل الفلاسفة أن يتخذوا عقلهم طريقا إلى أي عقيدة يعتقدونها، فالمقدمات العقلية أولا، والنتائج ثانيا وأخيرا)[٤].

---

(١) عباس العقاد، عبقري الإصلاح، صـ ١٥٧، سبق.

(٢) الإسلام بين العلم والمدنية، الأستاذ الإمام محمد عبده، صـ٧٨، الناشر مؤسسة هنداوي، ٢٠١٠م

(٣) يراجع: محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، د/ سليمان دنيا، صـ ٩، سبق.

(٤) يراجع: المصدر نفسه، صـ ٥٩.

فكرة القضاء على المذهبية أو الانحياز العقدي:

أما عن فكرة القضاء على المذهبية العقدية عند الشيخ، فمع حديثه عن الفرق والمذاهب العقدية والكلامية، وأن جميعهم يحوي جانبا من الحق؛ إلا أنه لم يبين لنا على وجه يمكن الاطمئنان إليه أي فرقة نتبع، أو أي مذهب نتبع، على الرغم من أنه أزهري المنشأ والمشرب عقيدة، وشريعة وأخلاقا؛ بل إنه لم يتحدث ولو بجزء يسير عن المذهب الوسطي، مذهب أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية) وأنه هو المذهب الذي يدين له وبه غالبية العالم قديما وحديثا، مع عدم إنكارنا لوجود الفرق والمذاهب الفكرية المختلفة؛ إلا أن مذهب أهل السنة والجماعة يعد هو الأحق بالاتباع؛ لكن الشيخ ضرب صفحا عن هذه الحقيقة، وذكر أن جميع الفرق والمذاهب على حد سواء، يقول الدكتور عثمان أمين: (ومن هنا عرض للفرق الكلامية عرضا لا يجعل لواحدة منها رجحانا مطلقا على الأخرى، فكلها مجتهدة، تحت مظلة الكتاب والسنة، ووصف إحداها بالكفر والضلالة، أمر لا تقتضيه روح الإسلام السمحة)[١]، ومن هنا كانت النتيجة لهذه التسوية، التي سوى فيها الشيخ بين جميع المذاهب وكفلها حق الاجتهاد دون قيد، أو شرط، أن طالب بأن تعود الأمة إلى عهد سلفها الصالح؛ لأن النموذج السلفي كما ذكر من شأنه أن يقضي على التمزق العقائدي، الذي وقع المجتمع الإسلامي ضحية له[٢].

لكنه لم يبين أي سلف يقصد، هل يقصد بالسلف علماء الكلام من المتقدمين، من السادة الأشاعرة وغيرهم، أم يقصد السلف من أهل الحديث، وإن كنت أرجح أنه يقصد السلف من المحدثين الأوائل؛ لأنه رأى أن جميع الفرق والمذاهب

(١) إعادة بناء علم التوحيد، د/ عثمان أمين، صـ ١٠، سبق.
(٢) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

العقدية –أقصد– المتكلمين قد تناحروا حول القضايا والمسائل الكلامية، وكانوا السبب في حدوث الخلل في فهم الإسلام وأصوله، من وجهة نظره، مع أن السلف من المحدثين كانوا يمثلون أيضا فرقة ومذهب في التعامل مع النصوص والمسائل الكلامية؛ خاصة ما يتعلق بالذات الإلهية، وما لها من الصفات، وكذا الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه، ألم يكونوا خصما وطرفا لأهل السنة في ذلك؟ لكنه بكل سهولة أخرجهم من دائرة الخلاف، وطالب بأن تعود الأمة إلى سلفها، وهو ما جعل بعض العلماء يفسر تصور الشيخ بقوله: (وإذا كنا ورثنا في تراثنا التقليدي التفريق بين الفرق، فإننا بحاجة ماسة اليوم إلى الجمع بين الفرق، ولن يكون ذلك إلا بنبذ العصبية المذهبية، وتنوع اجتهادات الأمة في ظل القرآن والسنة، والإيمان بأن للفكر تنوعاته)[1]، وقد أكد الشيخ ذلك أيضا في (رسالة التوحيد) حيث ذكر أن الإسلام يدعو إلى توحيد العقائد، وأن الفكر العقلي الحر قد دعا الإسلام إليه، ما دام مرهونا بقاعدة الإسلام، وأن الغاية من هذا العلم إنما هي القيام بفرض أجمع الكل عليه، وهو معرفة الله –تعالى– بصفاته التي وجبت له نصا ويقينا، والتصديق برسله على وجه الدليل واليقين، لا اعتمادا على التقليد، ولذلك يقول: (والذي علينا اعتقاده أن الدين الإسلامي، دين توحيد في العقائد، لا دين تفريق في القواعد، والعقل من أشد أعوانه، والنقل من أقوى أركانه ... والغاية من هذا العلم القيام بفرض مجمع عليه، وهو معرفة الله –تعالى– بصفاته الواجبة له، والتصديق برسله، على وجه اليقين الذي تطمئن إليه النفس اعتمادا على الدليل لا استرسالا مع التقليد)[2].

(١) يراجع: المصدر السابق، صـ ١١، وما بعدها، سبق.
(٢) رسالة التوحيد، الشيخ محمد عبده، صـ٢٢، سبق.

قلت: هذا الطرح الذي قدمه الشيخ من الدعوة إلى التحرر في الفكر، والعمل على إفساح المجال للعقل في الوصول إلى نتائج القضايا أمر محمود، وقد نبه عليه الشرع، ما دام العقل محكوما بضوابط النص الشرعي، والاجتهاد في النصوص يكون ببذل الوسع والطاقة في الفهم، دون الخروج عن إطار النصوص الشرعية؛ لكن الشيخ لتأثره ببعض أفكار الغربيين أمثال (هربرت سبنسر) الذي ترجم كتابه حينما كان في (فرنسا) كان له الأثر البالغ في فكر الشيخ وتناوله وطرحه لمسائل العلوم الشرعية، ومنها علم الكلام، وقد ذكر بعض الباحثين أن الشيخ قد تأثر كثيرا بأفكار (سبنسر) في الفكر، ولا ننسى أن مستشرق كهذا، يكون تناوله للمسائل بمنهج مخالف تماما لما عليه أهل الفن نفسه، فلا يجوز في حكم العقل أن تكون مرتبة (سبنسر) في تناوله لعلم الكلام مثلا؛ كتناول أهله له.

خاصة وأنه يعد مستشرقا له ميوله الغربية، فضلا عن العلمية، وهو ما جعل بعض الباحثين يذكر أن التأثر بالفكري الغربي قد أثر تأثيرا كبيرا على الإمام، ولذلك قال: (ولقد كان أثر الثقافة الغربية على فكره كبيرا؛ بل وعلى نفسه، فأراد أن يطوع كل شيء لما يشعر به في نفسه، وما يمليه عليه فكره)[1]، وهو ما جعل الدكتور سليمان دنيا يرى: أن التكوين الثنائي في الفكر للإمام محمد عبده قد أثر كثيرا على تناوله للعلوم الإسلامية؛ خاصة بعد الفترة التي عاشها خارج الأقطار العربية، مما جلب له المتاعب الفكرية والعلمية، (ويظهر أن التكوين الثنائي قد خلق متاعب للشيخ محمد عبده؛ إذ حاول أن يرضي أحاسيسه كلها، فينقل من الأزهر شيئا إلى المجتمع، وينقل من المجتمع شيئا إلى الأزهر)[2]، كل ذلك كما

(١) يراجع: الشيخ محمد عبده وآراؤه في العقيدة، حافظ الجعبري، إشراف أد/ سليمان دنيا، ٢٢/١-٢٣، بدون تاريخ

(٢) يراجع: محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، أد/ سليمان دنيا، القسم الأول، صـ ٥، وما بعدها.

يرى الدكتور دنيا بسبب الثقافة الغربية الفكرية التي أخذت عليه عقله وتفكيره، وظهر أثرها في تناوله، وفي فكره، وفي سلوكه.

قلت: رغم التأثر الكبير ببعض من عاصرهم أو قابلهم الإمام؛ إلا أن ذلك لم يخرجه عن أزهريته، ولم يغير من فكره الأزهري الوسطي؛ حتى في تناوله للعلوم التي يرى أنه لا بد من تجديدها وفق متطلبات العصر الحديث، فالمنهج وإن كان يتسم بشئ من الجدة؛ إلا أنه منهج أزهري أصيل، وسطي، يأخذ من كل الثقافات بما يتناسب مع تكوينه الديني والعلمي، ولا يعني هذا غيبته أو تنازله عن فكره الأزهري، ولا يخفى أن المنهج الذي انتهجه الإمام إنما كان لرفعة الأزهر وعلو شأنه.

ومن الممكن أن نلخص اتجاه الإمام محمد عبده في منهجه الجديد فيما يلي:

أولا: رفض الإمام للانحياز لمذهب بعينه من المذاهب الكلامية، بناء على المنهج التجديدي الذي ينشده، وهذا ما نبه عليه الإمام في أن غالبية الفرق والمذاهب قد أصابت جزء من الحق؛ وهو وإن كان منهجا توفيقيا؛ إلا أنه يحتاج إلى دليل؛ خاصة وأن مذهب أهل السنة والجماعة (الأشاعرة والماتريدية) قد استدل على منهجه بما لا يدع مجالا للشك أنه الأحق بالاتباع

ثانيا: فكرة التوفيق بين المذاهب على الرغم من إصابة الإمام فيها؛ إلا أنه من الممكن أن تكون سببا لحجة من يدعون التجديد في العصر الحديث مثل التنويريين، والكلاميين الجدد في التحرر في تناول المسائل الكلامية، وهو أمر له أبعاده في الفكر الإسلامي؛ حيث أصبح البحث في أمور الاعتقاد لا ينضبط بنص، ولا يُحكم بشرع؛ بل حسب ما تقتضيه طبيعة البحث العقلي فحسب دون اعتبار لجانب النص وضوابطه.

ثالثا: فكرة الوحدة العقدية التي طالب فيها الإمام بالرجوع إلى سلف الأمة، قد حققها المذهب الأشعري وشيخه وتلامذته وأتباعه، وكذلك الإمام الماتريدي، من خلال منهج وسطي يقوم على تأسيس بنيان الاعتقاد على الأدلة والبراهين العقلية والنقلية، وهو الذي صار عليه الأزهر ورجالاته وتبناه ودعا إليه

رابعا: مما يحمد للإمام سعيه إلى تحويل فكرة الإسلام النظري بكل علومه إلى الإسلام العملي، الذي يتعدى الأطر النظرية إلى أطر أكثر عملية تبرز الجانب الإيجابي للحضارة العلمية الإسلامية، كما تبرز أن علوم الإسلام لم ولن تقف عند حدود القاعدة أو النظرية العلمية فحسب؛ بل تتعدى ذلك إلى العمل، وكذلك مما يحمد له البعد عن التكفير أو التحرز عنه بقدر الإمكان، وأنه ليس في الإسلام ما يعرف بالتكفير بالفكرة، وهو ما يخرس ألسنة كثير ممن يدعون إلى تجديد العلوم الدينية؛ حتى تتناسب مع العالم الحديث، بحجة أن العلوم التراثية ومنا (علم الكلام) أهملت جوانب عدة عند الإنسان، ومنها الجانب النفسي والاجتماعي.

الفصل الثاني
جهود الإمام محمد عبده التجديدية في علم الكلام

المبحث الأول
مجالات التجديد عند الشيخ محمد عبده

تمهيد:

لم يكن علم الكلام التراثي فقط هو المجال الوحيد الذي تناوله الإمام؛ بل كانت له مجالات علمية أخرى، سعى إلى إصلاحها والعمل على تجديدها، وكذلك تجديد النظرة إليها، ولذلك لم يقتصر الشيخ محمد عبده في منهجه التجديدي على فرع معين من فروع العلم الديني؛ أو غير الديني، بل طالب بتغيير شامل وتجديد كامل لكافة العلوم والفنون التي كانت سائدة في عصره، سواء ما يتعلق منها بالشرع، أو ما يتعلق بالحياة العامة، سواء الاجتماعية، أو الثقافية.

وقد رأيت أن أتناول بشيء من التفصيل بعض المجالات التي شملها الاتجاه التجديدي عند الإمام قبل الحديث عند علم الكلام ومسائله؛ حتى نقف على منهجه فيها، وأثر المنهج التجديدي عنده في هذه العلوم.

أولا: التجديد في اللغة العربية وأساليبها:

مما لا شك فيه أن اللغة العربية هي الأداة الهامة في فهم القرآن الكريم، والأحكام الاعتقادية، والأحكام الشرعية؛ لكن تناولها بالطريقة التراثية التي عهدها القدماء كان له الأثر الكبير في الجمود الفكري، على حد رؤية الشيخ، وبمعنى آخر فهو يرى أن العلماء وقفوا عند أساليب العلماء التراثيين من حيث الفهم والشرح والتحليل للنصوص اللغوية، واتبعوا بذلك نهجا حاصله: أنه ليس للمتأخر

مجالا يذكر إلا البحث والشرح في حدود ما تركه السابقون[١]، وأن الابتكار على هذا النحو لا يعني إلا التدخل بالتعليل والشرح دون إعمال للعقل والفكر في ابتكار أسلوب جديد يناسب الواقع الجديد، ولذلك كان الشيخ يلوم كثيرا على المشتغلين بالعلوم حتى إنه ليرى أنه بعد فراغ الطالب من العلم (لا يجد الطالب تقويما في لسانه، ولا صحة في تحريره، ولا قدرة على فهم ما جاء في كلام العرب، أو في كتاب الله، أو في كلام نبيه، ويزيد الأمر صعوبة طريقة الابتداء التي اختاروها في تدريس النحو، فإن الأستاذ يبادئ الطالب، وهو لا يعلم شيئا عن اصطلاحات العلم)[٢]، وهو بذلك يدلل على أن بعض العلماء كان السبب الأهم في جمود اللغة، وطرقها، وأساليبها، وغير ذلك فقد أدى هذا الجمود في تناول علوم اللغة إلى أن يتجمد الفكر ويقف عند حدود ما تركه الأسلاف؛ لأن اللغة إذا انفصلت عن الفكر؛ كان من الصعب تصور الإصلاح المنشود، فمن المحال أن يتغير الفكر أو يتطور بدون النظر في أساليب اللغة التي يتوقف عليها هذا الفكر أو هذا التعقل[٣].

وقد أكد على هذه الحقيقة كثير من العلماء والباحثين؛ حيث يرون أن اللغة وعلومها هي نقطة البدء والانطلاق في التطور والتجديد، وهذه اللغة حتى تتطور لابد من تحقيق أمرين:

الأول: أن تحافظ على عبقريتها الأدبية أولا.

---

(١) يراجع: الإسلام بين العلم والمدنية، الشيخ محمد عبده، صـ١٥٠، الناشر دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

(٢) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة للأستاذ الإمام، تحقيق د/ محمد عمارة، صـ١٥١، سبق.

(٣) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد، د/ محمد صالح، صـ ١٩، سبق.

الثاني: أن تكون أداة للتوصيل، لا مجرد وسيلة لترنم المترنمين[١].

لكن هذا الجمود الذي تحدث عنه الشيخ ليس جمودا في دين الإسلام، وإنما كان هذا الجمود علة أصابت المسلمين؛ عندما خالطت عقيدتهم الصافية عقائد أخرى تمكنت من عقولهم وقلوبهم بجانب الإسلام، وكان للسياسة دورا هاما في ذلك البعد عن العقيدة الصافية السمحة؛ حتى قال:

(لم أر كالإسلام دينا حفظ أصله، وخلط فيه أهله، ولا مثله سلطانا تفوق عنه جنده، وخفر عهده، وكفر وعيده ووعده، وخفي على الغافلين قصده، وإن وضح للناظرين رشده)[٢]، وبهذا فإن العهدة في هذا الجمود ليست على الإسلام كدين، وإنما العهدة واللوم على رجاله، أولئك الذين وقفوا عند حد التقليد في علوم اللغة، وبذلك قصر فهم كل متأخر على النظر في كلام من يليه، غير مكترث بكلام من سبقه، ولا بما كان يعتري عصر الأوائل من تغيرات زمانية ومكانية؛ حتى قال الإمام: (فهو لا ينظر إلا اللفظ وما يعطيه؛ فتسقط منزلته في تحصيل اللغة بمقدار بعده عن أهلها؛ حتى وصل حال الناس إلى ما نراهم عليه اليوم)[٣].

قلت: هذا تصريح من الشيخ ببعد الفجوة واتساعها بين المتقدمين والمتأخرين في علوم اللغة، وعلى إثره أساء الناس فهم تراث المتقدمين الثري بما فيه، وبما يحوي من مسائل كانت سائغة للتعلم والدرس؛ إلا أن المتأخرين من وجهة نظره كانوا سببا في بعد الناس عن فهم علوم اللغة، بسبب أن لغتهم التي خاطبوا بها الناس عن تلك العلوم؛ جعلت الناس ينفرون من التعلم، وأصبح المعلم في واد والمتعلم في واد آخر، (وأي ضرر أعظم من عجز القائل عن أن يصل بمعناه

---

(١) يراجع: تجديد الفكر العربي، د/ زكي نجيب محمود، صـ ٢٢٣، دار الفكر العربي، ط سابعة ١٤٠٢هـ ١٩٨٣م.

(٢) يراجع: الإسلام بين العلم والمدنية، الشيخ محمد عبده، صـ ١١٠، سبق.

(٣) يراجع: الإسلام بين العلم والمدنية، الشيخ محمد عبده، صـ ١١٣، سبق.

إلى العقول)[١]، وفي موضع آخر يقول: (وما دمنا مقيدين بعبارات هذه الكتب المتأخرة، والمتداولة، ولا نعرف الدين إلا منها، فلا نزداد إلا جهلا)[٢]، كما أشار إلى أن علماء المسلمين لا يمكنهم خدمة الإسلام ونشره في كل العالم؛ إلا بعد أن يتقن العلماء اللغة الصحيحة، كما أن هذه الخدمة لا تتأتى إلا بالتعرف على بعض لغات العالم الذي نود نشر الإسلام فيه، كما أنه لابد من الاطلاع على ما كتب في البلاد الغربية عن الإسلام وعلومه؛ حتى نكون على بينة مما يكتب عنا خارج أقطار البلاد الإسلامية[٣].

ما يراه الشيخ للتجديد في اللغة:

يرى الإمام أنه لابد من إصلاح اللغة، وإتقان علومها، وأن تبلغ فنون التأليف والتصنيف فيها، مثل ما يفعل في الدول الغربية، التي رغم قلة إتقانها العربية؛ إلا أنها قامت بإعداد الموسوعات عن علوم اللغة، والمفردات العربية، كما كرست الكراسي لتعليم اللغة العربية، وفي رأيه أن مثل هذا العمل هو بأهله أحرى[٤]، وبهذا لم يرتض الشيخ طريقة التأليف في علوم اللغة على طريقة المتأخرين، أولئك الذين أهملوا حال المتلقين، وأرغموهم على مطالعة المناقشات الدقيقة التي دارت بين المتقدمين، وبهذا لم يراعوا حال المخاطب في هذه الآونة التي تختلف كلية عن حال المتقدمين وزمانهم[٥].

ولعل في كلام الإمام عن علماء اللغة؛ خاصة المتأخرين منهم مسامحة؛ رغم حديثه عن أهمية التراث اللغوي؛ إلا أن الحديث بهذه اللهجة القاسية عن علماء

(١) يراجع: الإسلام بين العلم والمدنية، الشيخ محمد عبده، صـ١١٣، سبق.
(٢) يراجع: تاريخ الأستاذ الإمام، ٩٤٣/١
(٣) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، ١٨٩/٣، سبق.
(٤) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.
(٥) يراجع: المصدر نفسه، صـ ٢٠١.

اللغة قد يفتح مسار الشبهات حول علوم اللغة؛ خاصة وأن أصحاب المذاهب الجديدة في التجديد، ومن يميلون إلى التنوير والحداثة، يتحينون إلى انتهاز مثل هذه الفرص؛ ليقوموا ببث الشبهات حول علوم اللغة، ناهيك عن اتهام العلماء بأنهم كانوا سببا في بعد الناس عن علوم اللغة لموقف حصل معه، فإن المطالع لعلوم اللغة وشروحها؛ سيرى الأثر الذي لا ينكر للمتأخرين نحو هذه المصنفات شرحا، وتأصيلا، وتفسيرا، ومراجعة، وغير ذلك مما يحتاجه الوصول إلى أبعد ما يمكن في فهم تلك المصنفات التي حوت كنوزا في هذا العلم العتيق.

ثانيا: التجديد في الشريعة عند الشيخ:

صدر الإمام محمد عبده حديثه عن الشريعة بعنوان: (جناية الجمود على الشريعة)[١]، وهو يقصد بذلك أن الجمود قد أصاب كذلك علم الشريعة الإسلامية، ولأجل هذا العنوان حمل الشيخ حملة ضارية على الفقهاء في عصره؛ حتى وصفهم بأنهم جعلوا كتب الفقه على علاتها، وطالبوا الناس بالأخذ بما فيها، مما أدى إلى أن يصرف الناس عن القرآن والسنة (وانحصرت أنظارهم في كتب الفقهاء، على ما فيها من الاختلاف والركاكة)[٢]، وحجته في ذلك أن مثل هذه الشروح على المطولات في الفقه على اختلاف المذاهب، قد شتتت الناس وحيرتهم في المسائل، وأدخلتهم في مناقشات وتدقيقات لا تناسب أحوالهم، ولذلك ينبغي لمن أراد أن يكتب في الفقه، أن يكون واعيا لمسائل الباب الذي يؤلف فيه، وأن يكون اعتماده على كتب القرون المتوسطة؛ كـ (الزيلعي) وأن يهتم بأن يؤسس الباب الفقهي على قواعد كلية، ثم يكتب ويسرد المسائل بعد ذلك بوضوح شامل،

(١) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، ٣/٣٣٢، سبق
(٢) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، ٣/٢١٣، سبق.

كما طالب بمراعاة الترتيب الواقعي بين المسائل (فيقدم ما ينبغي تقديمه ويؤخر ما ينبغي تأخيره، وأن لا يخلط مسائل باب بآخر)[١].

وبهذا يتبين أن السبب الذي من أجله نادى الإمام بالتجديد في مجال الشريعة، هو جعل الشريعة تضيق على أهلها الذين هم أولى الناس بقبولها؛ لكن الوضع الذي تكلم عنه الشيخ يرى فيه أن الأتقياء من حملة الشريعة الإسلامية؛ أصبحوا يتخاصمون إلى غيرها، كما عز على الناس تناولها، وأصبح الرضا بالعجز عن قبولها خير من التطلع إلى الوصول إليها، وأصبح الوضع المعتاد هو كيف يتصور من جاهل بالشريعة أن يعمل بما فيها أو أن يأتمر بأمرها في المسائل أو الأحكام[٢].

وترتب على هذا الجمود من وجهة نظر الإمام أن كثيرا من العامة وقعوا في مخالفة الشريعة ومجافاة أحكامها؛ وصل الأمر إلى أبعد من ذلك؛ حتى قال الشيخ: (بل سقط احترامها من أنفسهم؛ لأنهم لا يستطيعون أن يطبقوا أعمالهم بمقتضى نصوصها، وأول مانع لهم ضيق الطاقة عن فهمها؛ لصعوبة العبارات وكثرة الاختلاف)[٣].

قلت: لا نسلم للإمام هذا القول في كيفية تناول المتأخرين لنصوص الشريعة التراثية؛ فإن الجهد الذي بذل من أجل أن تخرج مثل هذه المسائل الدقيقة والعتيقة إلى النور، لا ينكره أحدا من العالمين؛ لأن تناول مثل هذه المطولات بالشرح، والتحقيق، والتفسير، والمقارنة بين المذاهب؛ في حد ذاته يعد خدمة عظيمة لنصوص الشريعة التراثية، وهذا الأمر الذي نال منه الشيخ؛ عده الكثيرون بأنه كان الركن الأول والسبب الرئيس للثورة العلمية، التشريعية، والفقهية.

---

(١) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

(٢) يراجع: الإسلام بين العلم والمدينة، الشيخ محمد عبده، ١١٥، سبق.

(٣) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

وأصبح التنقل بين الأحكام في المذاهب المختلفة؛ خاصة في المسائل الفقهية الدقيقة التي تلتصق بأحوال الناس، أنموذج حي لإظهار روح الرحمة في الاختلاف بين المذاهب الفقهية مثلا، وأن الشريعة المقارنة أعطت للأحكام الفقهية التشريعية روح التطور، مع عدم إنكارنا لجهد الشيخ في دعوته إلى أن تكون هناك مصنفات في الأحكام الشرعية تخلو من المناقشات الفقهية التي حوتها أمهات الكتب، تيسيرا على الطلبة والمتعلمين، فمع أن هذا الأمر يعد تجديدا؛ لكنه يستدعي الحيطة والحذر؛ خاصة وأنه ليس في مكنة معظم العلماء أن يأتوا بمؤلف جامع مانع للأحكام الفقهية، دون الدخول في مقارنات وترجيح لبعض المذاهب مع بعض، مع إمكان هذا الأمر؛ إلا أنه من الصعوبة بمكان أن يتحقق هذا، حتى وإن اختلف حال المتلقي زمانا ومكانا.

ومن أجل هذا الطرح الذي قدمه الإمام، فُتِح الباب لدعاة التجديد في عصرنا الحالي؛ لأن يجعلوا الواقع حكما وحاكما على التراث، وأن التراث ليس إلا جزء من الواقع، فبعد أن ساق الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف نصوص دعاة التجديد حول التراث وما له من قيمة ثابتة، قال: (هذه النصوص تعكس في صراحة ووضوح خطة تفسير جديد، يعود التراث في ضوئها إلى مصدر مادي هو الواقع، وقد غامر –دعاة التجديد– بتعميم الحكم أكثر من مرة: **أولا:** في ارتباط التراث الإسلامي القديم بواقعه الذي نشأ فيه. **ثانيا:** في أن الواقع مصدر هذا التراث. **ثالثا:** في أن التراث جزء من الواقع. **رابعا:** في أن التراث ليس حقيقة موضوعية دائمة، وإنما تعبير عن موقف تاريخي محدد، وعن تصور معين لجماعة خاصة)[1]، ومن أجل هذا أيضا أصبحت المفاهيم والمصطلحات الفقهية عند من يدعون التجديد بحاجة إلى التجديد، فمفهوم الحلال والحرام، والواجب، والمندوب،

(١) يراجع: التراث والتجديد، أد/ أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، صـ ٤٤–٤٥، سبق.

والمباح، والمكروه، والصلاة، والصيام، والزكاة، لم يعد مناسبا للواقع المعاش، ومن الواجب التخلي عنها وإعادة بناءها في ألفاظ جديدة تناسب الشباب وطلاب العلم، مثل الحرية، والعدل، والمساواة، وكأن هذه المصطلحات كما ذكر الإمام الأكبر (قد اخترعها الأستاذ أو المفكرون المعاصرون، وكأن تراثنا يخلو من محتويات أو مضامين هذه الألفاظ)[١] فمهما يكن من أمر؛ فإن الإمام كان له جهد لا ينكر؛ بل يذكر فيشكر، نظير ما دعا إليه من صحوة في تناول علوم التراث الفقهي، وإن كانت دعوته لا تخلو من نظر عند بعض العلماء.

ثالثا: التجديد في علم الكلام:

يعد هذا الفرع أهم مجالات التجديد عند الإمام محمد عبده، ولذلك أولاه عناية خاصة وهامة من بين المجالات التي دعا إلى تجديدها، والعمل على أن يعاد تناولها بصورة عصرية جديدة تناسب العصر الجديد، أو إن شئت قلت إعادة قراءة وشرح النص التراثي الكلامي في ضوء المعطيات العلمية الحديثة، والبرهنة على مسائله بطرق جديدة تتأثر في مضمونها بالمنهج العلمي الحديث، مع الفرق الدقيق بين الثوابت وهي أصول العقائد، والمتغيرات كما في فروع الشريعة والأحكام وغيرها، كما يخلو الاتجاه الجديد عند الإمام من المباحثات الكلامية، والمناقشات المنطقية بين المتكلمين، تلك التي ذخرت بها كتبهم في علم الكلام، أو علم التوحيد؛ ولذلك كان الغرض عند الإمام وهو يعد رسالة التوحيد أن تكون على غير منهاج المطولات الكلامية التي لا تتناسب ومن يؤلف من أجلهم[٢]، ثم بين بعد ذلك منهجه الجديد في كتابه القيم (رسالة التوحيد) الذي يقوم على الاختصار في العبارة، والبعد عن الاختلاف الذي دار بين المتكلمين، وكذلك البعد عن

(١) يراجع: المصدر نفسه، صـ ١١٣.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥، سبق.

الخلاف بين المذاهب الكلامية المشهورة؛ حتى إن الإمام رأى أن يكون المنهج الجديد في رسالة التوحيد يقوم على التوافق بين متطلبات الإسلام، أو العلوم الدينية وبين متطلبات العصر، تحقيقا لما يعرف بـ (الأصالة والمعاصر) أو الواقع المعاش؛ حيث تأسيس الإيمان على النظر العقلي الخالي من التقليد، وتقديم العقل على النقل عند التعارض في المسائل، والبعد عن الانحياز المذهبي في علم الكلام، الذي أدى من وجهة نظره إلى ضعف الأمة، وكان منطلقه ومتكأه في هذا الطرح هو أن تعدد الاجتهادات في المسائل الكلامية؛ إنما يدل على التفوق والنضج الفكري والديني للأمة، وليس داعيا إلى الخلاف، وأن الخطأ الذي أدى إلى ضعف وتفرق الأمة إنما كان لأجل أن كل فرقة من الفرق أو المذاهب الكلامية حاولت فرض اتجاهاتها على الآخرين على حد تعبير الإمام، وأن منطق الفرقة الوحيدة الناجية قد أشعل في الأمة روح التعصب للمذهب الواحد أو الفرقة الواحدة(١)، ولأجل هذا عرض الشيخ للفرق والمذاهب الكلامية بأسلوب لا يجعل لمذهب غلبة على مذهب، أو لفرقة غلبة على فرقة(٢)، وأن جميع تلك الفرق إنما اجتهد تحت مظلة الكتاب والسنة، وأن روح الإسلام السمحة تدعو إلى نبذ التعصب والفرقة(٣)، وغير ذلك، فإن التعلق التام ببعض العلماء وما يكتبونه عن المسائل الكلامية جعل لهم ولاية خاصة عند المتلقين، ولذلك قال الإمام: (وقد سرى ذلك من قراء المقلدين إلى أميهم؛ فتراهم يعتقدون كل ما يقال وينقل عن معروف الاسم، وإن لم يكن في حق الأمر من أهل العلم، وتتناقض عقائدهم على حسب تناقض مسموعاتهم)(٤)،

(١) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد، د/ محمد صالح، صـ ١٠، سبق.
(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ٩، سبق.
(٣) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.
(٤) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، صـ ٣٤٣، سبق.

ولأجل هذا كان الجمود عند المتأخرين على ما وصل إليهم من المتقدمين مؤديا إلى جعل النقل فوضى، دون بحث أو تنقيب أو تمحيص لما يأخذ عنه المتأخر، ونتج عن هذا الاعتماد على ما كان يخالف العقل تارة، والنص تارة أخرى، حتى إن الإمام يرى أن كل ما استحدث من بدع كان سببها سوء الاعتقاد الذي تولد من رداءة التقليد، و (الجمود عند حد ما قال الأول، بدون بحث في دليله ولا تحقيق في معرفة حاله)[١].

الشيخ والدور الجديد لعلم الكلام:

لم يكن الطور المتأخر لعلم الكلام ذو قبول عند الإمام؛ خاصة ما يتعلق بالتأليف والتصنيف فيه، وأن المتأخرين من وجهة نظر الإمام؛ لم يوفقوا إلى إبداع جديد أو فكرة متطورة، تواجه مستجدات العصر، وترد على ما يثار حول العقيدة من شبهات فيه، ومن هنا بدأ الشيخ في الدعوة إلى نهضة جديدة لعلم الكلام، يؤسس من خلالها وظائف جديدة انطلاقا من أنه لابد وأن يكون لعلم الكلام دور فعال في توجيه مناحي الحياة المختلفة محاولا بذلك المزج بين النظر والتطبيق، كما يرى في منهجه الجديد[٢].

قلت: إن النظرة الجديدة التي ينظر بها الإمام إلى علم الكلام، من حيث السير إلى المطلوب من غير النظر إلا إلى صحة الدليل العقلي، الذي يؤسس عليه الإيمان، والبعد عن الخلاف بين المذاهب الكلامية ما أمكن، إنما هو دليل وبرهنة وتأسيس لطريق جديد عند الإمام يقوم على التأكيد الشديد لحكم العقل في مسألة الإيمان والإذعان به، مع الاهتمام بما تعنيه كلمة المرونة والتوفيق في التناول للمسائل عنده، كما أن استخدام البراهين الجديدة على مسائل الكلام نحو الفكر

(١) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، صـ ٣٤٣، سبق.
(٢) يراجع: رسالة التوحيد، الشيخ محمد عبده، صـ ٨-٩، سبق.

في المخلوقات وإحلالها محل البراهين العقلية الخالصة[١]، التي استخدمها المتكلمون والفلاسفة؛ يمثل إضافة قوية للبرهنة على تعدد الأدلة والبراهين على المسائل الكلامية.

هل فكرة الإمام في المنهج الجديد لعلم الكلام كانت فكرة جديدة من عنده أم تأثر فيها ببعض شيوخه؟

عندما ننظر إلى من تأثر بهم الإمام، وكان لهم الأثر في تكوينه العلمي؛ سنرى أنه كان تابعا للشيخ (جمال الدين الأفغاني) الذي ذكر الدكتور (عثمان أمين) أنه يمثل الشخصية ذات الأثر الهام في تكوين الشخصية الفكرية للإمام، وهو الذي من خلاله تحرر الفكر عنده، وغير ذلك فإن (الأفغاني) كما ذكر الدكتور (عثمان أمين): (رجل ثائر وبطل من أبطال التحرير ... كان هذا الرجل ذو العبقرية الفذة، رائد الحرية الدينية، والسياسية في نظر الشعوب الشرقية)[٢]، ومن خلال تتلمذ الإمام على (الأفغاني) الذي عهد إليه مهمة التطوير لعلوم القطر المصري، كما ذكر بعض الباحثين بأن (الأفغاني) رأى أنه (من أجل النهوض بالوطن المصري، أو التركي، أو الفارسي، كان يعمل على نهضة الإسلام، ... على أن عبئ النهوض بمهمة الإصلاح الديني، سيقع صميمه على عاتق تلميذه الغيور محمد عبده، الذي سيكون لوثر الشرق)[٣]، وقد أدى الإمام المهمة على أكمل ما يكون؛ بل بدأ الإمام في دراسة العلوم التي كان قد عزف عنها من أجل توجيه شيخه له، مثل اللغة والكلام، والفقه، وغيرها من العلوم التي

---

(١) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة، د/ محمد عمارة، صـ ٣٧٥، رسالة التوحيد، صـ١٠

(٢) يراجع: رائد الفكر المصري، د/ عثمان أمين، صـ ٢٧، سبق.

(٣) يراجع: المصدر نفسه، صـ ٣٠.

وجهه إليها شيخه الأفغاني، (واستطاع محمد عبده بفضل ما تلقاه التلميذ عن شيخه من هداية روحية، أن يتحول نهائيا عن طريق الزهد وأن يقبل على الحياة العاملة إقباله على دراسة العلوم المختلفة؛ كالفلسفة، والرياضيات، والكلام، والأخلاق، والسياسة، وغير ذلك مما لم يكن له مكان في مناهج الأزهر)[١]، وبذلك وجد الإمام في (الأفغاني) روحا جديدة لم يكن لها أصل عند مشايخ عصره على حد قوله، حيث وجد عنده مذهبا فلسفيا جديدا واحدا، ونظرة جديدة للحياة، وبعدا فكريا عميقا، ولكن من أهم ما أخذ الإمام عن (الأفغاني) إنما هو الميل إلى الحرية العقلية عند تناوله لكل العلوم التي كانت سائدة في عصره، ومن هنا فإن الطريقة الجديدة المتحررة في الفكر؛ خاصة ما يهمنا هنا في علم الكلام؛ كانت نتيجة لأبحاث وأفكار عديدة عند الإمام تأثر فيها ببعض شيوخه كما كان لأستاذه الأول فيها دورا هاما، الذي كان يدعو دائما إلى التجديد في العقيدة، ولذلك حينما بدأ الشيخ في إلقاء علم الكلام في الدروس، كان يلقيه بأسلوب جديد لم يعتد الطلبة عليه[٢]، وإنما كان على الطريقة الجديدة التي ينتوي الشيخ تطبيقها في كل العلوم ومنها علم الكلام.

(١) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

(٢) يراجع: المصدر نفسه، نقلا عن كتاب أعلام الإسلام، د/ عثمان أمين، صـ ٣٢، سبق.

المبحث الثاني
المسائل الكلامية التي تناولها الإمام محمد عبده وفقا لمنهج التجديد

المسألة الأولى: أفعال الله جل شأنه ووقوعها تحت العلل والأغراض:

استهل الإمام حديثه عن هذه القضية بقوله: (أفعال الله صادرة عن علمه وإرادته كما سبق تقريره، وكل ما صدر عن علم وإرادة فهو عن الاختيار)[١]، بمعنى أن فعل الله –تعالى– ناتج عن علمه وإرادته واختياره، وعليه فلا يجب عليه شيء لعباده، ومن هنا بدأ الشيخ ينظر في مقالة بعض المتكلمين وطريقة تناولهم لهذه القضية، فعقد المقارنة بين أهل السنة والمعتزلة.

بدأ الإمام بطرح القضية وفق منهجه التجديدي في علم الكلام، مصورا المنهج الذي تناول به المتكلمون هذه القضية واصفا لهم بالمبالغة في التناول، حيث قرر أن المقالات الجدلية المضطربة قد أدت إلى انقسام كبير في الفكر الإسلامي؛ حيث بالغ قوم في الإيجاب؛ حتى ليظن القارئ والمطالع لهذه المسألة أنهم جعلوا الباري –تعالى– وكأنه واحدا من المكلفين، يقول الإمام: (تريد تلك المقالات المضطربة في أنه يجب على الله رعاية المصلحة في أفعاله، وتحقيق وعيده، فيمن تعدى حدوده من عبيده، وما يتلو ذلك من وقوع أعماله تحت العلل والأغراض، فقد بالغ قوم في الإيجاب؛ حتى ظن الناظر في مزاعمهم أنهم عدوه واحدا من المكلفين، يجهد للقيام بما عليه من الحقوق)[٢]، في هذه الفقرة يقرر الإمام إلى أي مدى وصل المعتزلة في القول بالإيجاب على الله –تعالى– متخذا الأسلوب السهل الواضح في تصوير الخلاف الذي وقع بينهم وبين أهل السنة،

(١) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٤٨، سبق.
(٢) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

وهو بذلك ينتهج نهجا جديدا في محاولته البعد عن تأجيج الخلاف؛ لأن هذا من وجهة نظره أدى إلى التفكيك الفكري في الأمة الإسلامية.

وأصبح لابد من تناول المسائل تناولا جديدا يقرب بين وجهات النظر الكلامية المختلفة، مع محاولة الإبقاء على المتفق فيه، والعذر فيما اختلفت فيه الفرق والمذاهب، ولذلك قال الإمام: (فلنأخذ ما اتفقوا فيه، ولنرد إلى حقيقة واحدة ما اختلفوا فيه)[١]، وبهذا يتجه الشيخ إلى محاولة إبراز الدور الفكري لعلم الكلام، الذي من وجهة نظره لم يستطع أصحاب المدارس المتأخرة في إبرازه، وتأدية الدور الحاسم في الصراع الفكري مع الفلسفات الغربية التي عمل على مواجهتها؛ حين تحدث عن حملات التغريب الأوروبية، وغير ذلك فالشيخ يريد أن يحول الأفكار والعقول عن فكرة الالتزام بمنهج السابقين إلى الأخذ بالمنطلق الجديد في معالجة وطرح القضايا الكلامية؛ والسبب من وجهة نظره إنما هو محاولة الربط بين علم الكلام والتغيير الحضاري المتجدد، وكذلك محاولة إمداد الإنسان المسلم بقواعد فكرية واقعية، يشعر من خلالها بوجوده الفكري وسط الصراعات والتيارات المادية الإنسانية الواقعية.

وكما فعل الإمام مع المعتزلة، كان هو الحال مع أهل السنة –الأشاعرة والماتريدية– حيث ذكر أنهم كذلك بالغوا في نفي التعليل عن أفعاله –تعالى– وأنهم بذلك يبرهنون للمطلع أنه من الممكن أن ينقض الحق –تعالى– غدا ما يبرمه اليوم، أو أنه –تعالى– غافلا لا يشعر بما يستتبعه عمله، وهو أحكم الحاكمين[٢]، على أن أهل السنة يرون أنه لا يجوز أن تعلل أفعاله –تعالى– بشيء من الأغراض والعلل الغائية، وإن كان الفقهاء يرون أن أفعاله –تعالى–

(١) يراجع: المصدر نفسه، صـ٥٠.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥٠، سبق.

تكون تابعة لمصالح العباد تفضلا منه ورحمة، كما لا يقبح أن تخلو أفعاله من الأغراض بالكلية وهو ما يبطل به مذهب المعتزلة(١).

قلت: لم يبين الإمام سبب هذا التحامل الشديد، وهذه الوطأة الضارية على الأشاعرة؛ حتى وإن بالغوا في التنزيه للحق –تعالى–، فإذا كان الشيخ يبغي الوصول إلى منهج جديد في التناول؛ لكن لا ينبغي أن يكون الوصول عن طريق محو الجهد الذي قام به أهل السنة الأشاعرة في علم الكلام التراثي، كما أن الجهد الذي بذل من أجل البرهنة على أنه –تعالى– يفعل ما يشاء تفضلا ولطفا، من الممكن أن يكون هو الركن الذي ينبغي البناء عليه لأي فلسفة فكرية جديدة؛ حتى لا يقع الشيخ في التناقض؛ حيث ذكر أنه في بنائه الجديد لن يتخلى عن التراث كلية، بمعنى الإبقاء على أركان علم الكلام التراثية كما هي(٢).

إبانة الإمام عن العقلية المفرطة مما يستبان منه موافقته للمعتزلة:

وقد بدا هذا واضحا عند حديثه عن الحكمة والمصالح في الأفعال الإلهية، مؤكدا على أن أفعال العاقل تصان عن العبث، وأن من يصدر عنه الفعل عن طريق العلم والإرادة تصان أفعاله عن العبث أيضا، وهي كذلك لا تصدر إلا

---

(١) يراجع: شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، ٢٢٤/٨، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، ٢٢٠/٤، تحقيق د/ حمودة غرابة، الناشر دار عالم الكتب.

(٢) **قلت:** ذكر ذلك د/ عثمان أمين، في كتابه: رائد الفكر المصري، صـ ١٣٢، كما ذكر ذلك الشيخ في ابتدائه الإملاء لرسالة التوحيد، أنه ركن العلم الشديد الذي لا يتخلى عنه الطالب والمعلم، فلا يمكن بأي حال أن تتبدد مسائله أو تتناول بأعلى مما تناولها رجالات الأشاعرة أهل السنة، وهذا التحامل الشديد من الشيخ لا يعني ==

== قصور العلم أو علماء المتكلمين في التناول؛ حتى وإن كان المنهج الجديد للشيخ يدعو إلى التخلي عن المنهج القديم أو التراثي بحجة مناسبة العصر الجديد والتقدم الفكري.

لأمر يترتب وحكمة تترتب عليها، يكون هذا الأمر أو تلك الحكمة غاية لهذا الأمر، أو لهذا الفعل، حتى أكد على ذلك بقوله: (إن كان هذا في العاقل الحادث، فما ظنك بموجد كل عاقل، ومنتهى الكمال في العلم والحكم)[١]، وهذا يؤكد الرؤية العقلية في منهج الإمام، فهو رغم محاولته التماس العذر لأهل السنة؛ إلا أنه من الواضح موافقته لمذهب المعتزلة إلى حد ما في هذه القضية، وكان هذا واضحا في تصميمه وصياغته للألفاظ في أن أي عاقل لابد وأن يرى الحكمة في فعل العاقل، وأن هذا يكون واضحا في العاقل الحادث، فهو في حق الباري أولى، بمعنى يوافق المعتزلة يوجب أن لا تخلو أفعاله –تعالى– من حكمة ومصلحة، وهذا يبين مدى اهتمام الشيخ بحكم العقل، وجعله حاكما على النص، وهو كذلك يؤيد ما قاله الشيخ عند حديثه عن الأصول الإسلامية، حيث وضع عنوانا للأصل الثاني مؤداه: (تقديم العقل على ظاهر النقل عند التعارض)، وهو ما يؤكد إلى أي مدى تظهر مكانة العقل عند الإمام، ونحن لا نقلل من ذلك طالما كان منضبطا بقواعد الشرع، وليس على إطلاقه كما عند الإمام[٢].

قيمة الدليل النقلي عند الإمام في هذه المسألة:

رغم التأكيد الشديد على دور العقل في قضية الغرض والعلة في فعله –تعالى– إلا أن الإمام يرى أن للدليل (النقلي) دورا هاما في التدليل على ما يبغي الوصول إليه في موافقتة لرأي المعتزلة؛ وأنه يجب رد جميع الآيات التي توهم خلاف ذلك إلى ما ذكر من النصوص التي تدل على أن الله تعالى ـ لا يفعل شيئا إلا وهناك حكمة تترتب عليه[٣]، ولذلك ذكر أن صنع الله –تعالى– الذي أتقن كل شيء وأحسن خلق كل شيء (مشحون بضروب الحكم، ففيه ما قامت به السموات

(١) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها،

(٢) يراجع: الجزء الثالث من الأعمال الكاملة للشيخ، د/ محمد عمارة، ٣٠١/٣، سبق

(٣) رسالة التوحيد، الإمام محمد عبده، صـ٥١–٥٢، سبق.

والأرض وما بينهما، وحفظ به نظام الكون بأسره، وما صانه عن الفساد الذي يفضي به إلى العدم، ... ولولا هذه البدائع من الحكم ما تيسر لنا الاستدلال على علمه)[١]، ثم علل الإمام ما ذهب إليه بأن: (الحكم والمصالح التي نشاهدها من وضع كل شيء في موضعه، وإعطاء كل محتاج ما له إليه حاجة، إما أن تكون معلومة له ومرادة له مع الفعل أم لا، ولا يمكن القول بالثاني أي غير مرادة له، وإلا لكان قولا بقصور العلم إن لم تكن معلومة، أو الغفلة إن لم تكن مرادة، وقد سبق تحقيق أن علمه –تعالى– وسع كل شيء، واستحالة غيبة أثر من آثاره عن إرادته)[٢].

قلت: هذا الكلام من الإمام إنما هو مجمل ما استدل به المعتزلة على إيجابهم الغرض[٣]؛ حيث قالوا: إن الفعل الخالي عن الغرض عبث، وإنه قبيح، يجب تنزيه الباري –تعالى– عنه، لكونه عالما بقبحه، واستغنائه عنه، فلابد وجوبا للغرض في فعله، أو لابد من غرض في فعله يعود بالنفع إلى غيره نفيا للعبث في أحكامه –تعالى– ورد أهل السنة على ذلك بأنه يجوز أن يصدر عن الحق –تعالى– فعلا لا غرض فيه أصلا، وغير ذلك فإنه من الممكن أن يقال كما ذكر شارح (المواقف) في الجواب عن قول المعتزلة: (إن العبث ما كان خاليا عن المنافع والفوائد، وأفعاله –تعالى– محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى، راجعة إلى مخلوقاته –تعالى– لكنها ليست أسبابا باعثة على إقدامه، وعللا مقتضية لفاعليته، فلا تكون أغراضا له، ولا عللا غائية لأفعاله؛ حتى يلزم

---

(١) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥١، سبق.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥٢.

(٣) يراجع: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، صـ٤٥٦، نشر مكتبة وهبة، بدون تاريخ.

استكماله بها)[١]، وغير ذلك فإن ما ورد من الظواهر النقلية التي يدل ظاهرها على تعليل أفعاله؛ فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة الغائية[٢].

وخروجا من هذا الخلاف يرى الإمام أنه حتى لا تتسع الفجوة بين أهل السنة والمعتزلة؛ يجب القول والاعتقاد بأن أفعاله ـ تعالى ـ يستحيل أن تكون خالية من الحكمة والمصلحة، وأن الحكمة من المستحيل أن تكون غير مرادة؛ لأنه لو صح أن يتوهم متوهم بأن ما يترتب على الفعل غير مراد لم يعد ذلك من الحكمة؛ لأن وجوب الحكمة في أفعاله، تابع لوجوب الكمال في علمه، وإرادته، وهو

مما لا نزاع فيه بين أهل السنة والمعتزلة كما يرى الإمام[٣]

وفي ضوء ما سبق يمكننا استخلاص رأي الإمام في هذه القضية، بناء على ما ذكره في رسالة التوحيد، وغيرها من مؤلفاته الكلامية وهي كالتالي:

أولا: لقد ذهب الإمام رحمه الله ـ إلى أن الباري –تعالى– لا يفعل شيئا إلا لعلة، وأن فعل الله –سبحانه– لا يخلو من مصلحة أو حكمة؛ حيث ذكر كما أشرنا أن الحكمة في الأعمال هي ما يترتب عليها من حيث حفظ النظام، أو دفع الفساد، سواء كان هذا الفساد مختصا بأمر أم عاما في كل الأمور.

ثانيا: هذه العلة التي يفعل الله الأشياء من أجلها؛ إنما هي من إيجاده، ومن فعله باختياره، بمعنى أنها صادرة عن الله –تعالى– بناء على علمه وإرادته، وعلى حد قوله: (وكل ما صور عن علم وإرادة؛ فهو صادر عن اختيار، وما صدر عن الاختيار فهو ليس بواجب على المختار)[٤].

---

(١) يراجع: شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، الشريف الجرجاني، ٢٢٧/٨، سبق.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥٢، سبق.

(٣) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥٠، سبق.

(٤) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ٥٢، سبق.

ثالثا: يدلل الإمام على مدعاه بمنظور عقلي بحت، مبتعدا إلى حد ما عن دور النقل في تعضيد أو نقض دليله؛ حتى إنه ليرى أن الحكمة في كل عمل من خلال ما يترتب عليه لو كشفت لكل ذي عقل من أي وجه لتبين له أن هذا العمل لم يكن عبثا، وهنا تعويل على العقل منفردا، في حين أن أهل السنة يرون أنه من الممكن أن يخلو العمل عن الحكمة؛ لأن الله –تعالى– لا يسأل، وقد تخفى الحكمة عن العباد، ولا شيء في ذلك، أما الإمام فما زال مؤكدا على مذهبه العقلي الجديد، حتى برهن على ذلك بقوله: (من القواعد الصحيحة المسلمة عند جميع العقلاء أن أفعال العاقل تصان عن العبث، ولا يريدون من العاقل إلا العلم بما يصدر عنه، ويريدون بصونها عن العبث أنها لا تصدر إلا لأمر يترتب عليها، يكون غاية لها)[١]، وقد استخدم لذلك بعض الأدلة الإقناعية التي تخدم مذهبه، فذكر أن النظر إلى صنع الله –تعالى– الذي أتقن كل شيء، وأحسن خلقه، يجده محتويا على الحكم، وهذه الحكم لا تخلو من أمرين:

الأول: إما أن تكون معلومة له مرادة له مع الفعل، أم لا.

والثاني باطل؛ لأن هذه الحكم إن لم تكن معلومة له؛ لأدى ذلك إلى أن يتهم الله –تعالى– بقصور في علمه، وكذلك فإن الاتهام بأن الحكم والغايات غير مرادة له يؤدي إلى وصفه –تعالى– بالغفلة، وحاشاه –سبحانه– أن يتصف بعدم الإحاطة والشمول، مؤكدا ذلك ببعض الأدلة النقلية مثل قوله –تعالى–: "وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين"[٢].

رابعا: ما أراه أن الإمام بناء على منهجه التجديدي أراد أن يبين شمول المنهج الفكري التجديدي لكل المناهج الفكرية المختلفة، موازنا بين المتقدمين والمتأخرين

---

(١) يراجع: المصدر السابق، صـ ٥٠، سبق.

(٢) سورة الأنبياء: آية ١٦.

في هذه القضية؛ حتى قيل إنه قد وافق جمهور المتكلمين، من الأشاعرة وغيرهم من المعتزلة، وقد وافقهم في مذهبهم العقلي، والفلاسفة في هذه القضية، والمحدثين، وبعض الفلاسفة(١)، وبذلك يكون الشيخ قد وصل إلى تحليل رأي المعتزلة بأنه معبرا عن روح الإسلام، من زاوية عقلانية، وإن كانت ألفاظهم كما يرى بعض العلماء هي التي تسببت في جرهم إلى طريق التشدد والمبالغة في التنزيه؛ حتى وصلوا إلى عدم التفريق بين ذات الله وصفاته، فهم وإن كانوا قد أوغلوا في التنزيه؛ إلا أن روح الإسلام تشملهم، ولذلك كانت معظم مرامي ألفاظهم تقع تحت وجوب الحكمة لا وجوب التكليف والإيجاب والحتم؛ بل قد وصلوا في التنزيه إلى مرحلة لم يصل إليها أحد(٢) من أهل الكلام.

المسألة الثانية: مسألة الرؤية:

استهل الإمام هذه القضية بقوله: (أما الرؤية فقد اشتد النزاع فيها)(٣)، مبينا أن تلك القضية قد أخذت جانبا كبيرا من الفكر الكلامي بين أهل السنة والمعتزلة(٤)؛ ولذلك فقد اشتد النزاع بينهم في جوازها أو عدمه، بناء على الأدلة النقلية والعقلية التي اعتمدها كل فريق من الفريقين، أما أهل السنة فقد اعتمدوا مسلكين في الاستدلال على الجواز:

الأول: الدليل النقلي، ولأهميته في هذه القضية قدمه أهل السنة الأشاعرة، ففي الآية التي سأل فيها موسى ربه الرؤية؛ كان الاحتجاج بها من وجهين:

---

(١) يراجع: الشيخ محمد عبده وآراؤه في العقيدة، صـ ٣٩٢، سبق.

(٢) يراجع: إعادة بناء علم التوحيد، صـ ١٦٣، سبق.

(٣) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ١٨٠، سبق.

(٤) يراجع: المواقف، عضد الدين الإيجي، بشرح الشريف الجرجاني، ٨/١٣١-١٣٢، سبق.

الأول: أنه عليه السلام سأل ربه الرؤية، ولو كانت ممتنعة ما سألها[١]؛ لأنه في هذه الحالة إن سأل مع علمه بالامتناع فإن هذا يدل على طلبه المحال، وإن سأل مع جهله بما يجوز وما يستحيل في حق الله –تعالى– فلا يستحق البعثة أو النبوة؛ بل ينبغي أن لا يكون نبيا كليما؛ حيث إن النبوة لم تكن في المقام الأول إلا لغرض هام وهو الدعوة إلى العقائد الحقة، والأعمال الصالحة.

والثاني: أنه –سبحانه– قد علق الرؤية على استقرار الجبل، واستقرار الجبل أمر ممكن في نفسه، وما علق على ممكن فهو ممكن، ويدور في فلك الإمكان، ولذلك أقر الشيخ رأي أهل السنة؛ لكنه وفق منهجه الجديد يدلل على أن الرؤية وفق منهج المقرين بالجواز لا تكون بالعين أو بالحاسة المعهودة لنا، من رؤية البصر المعروفة لنا في مجرى العادة[٢].

رأي الإمام محمد عبده والتوفيق بين المتكلمين:

من يطالع حديث الإمام في قضية الرؤية يرى أنه يميل إلى التوفيق بين أهل السنة والمعتزلة وغيرهم من المتكلمين، فهو يرى أنها محل اتفاق بين المنزهين جميعا، بمعنى آخر أن الجميع مصيب في هذه القضية، وأن كلا الفريقين يروم التنزيه سواء كان أهل السنة أو المعتزلة، وأن ما ذهبوا إليه هو منتهى ما وصل إليه فكرهم في هذه القضية، ولذلك عند حديثه عن هذه المسألة في (العقائد العضدية) نص على أنه إذا كان هناك من الآيات ما يثبت الرؤية فإن في مقابله ما يدل على النفي من النص العزيز[٣]، بل إنه ذكر أن جميع الآيات في هذه

---

(١) المواقف، عضد الدين الإيجي، بشرح الشريف الجرجاني، ١٣٢/٨، سبق.

(٢) يراجع: رسالة التوحيد، صـ١٨٠، المواقف، عضد الدين الإيجي، بشرح الشريف الجرجاني، ١٣٢/٨، سبق

(٣) يراجع: التعليقات على شرح العقائد العضدية، الشيخ جمال الأفغاني، والشيخ محمد عبده، صـ ٤٦٣، سبق.

القضية محكمة، ولذلك فإن السلف على إجماله[١].

وجه الحق في المسألة:

على الرغم من محاولة الإمام التوفيق بين أهل السنة وغيرهم من المتكلمين في هذه المسألة؛ إلا أن الحق يوجب أن نبين رأي أهل السنة وغيرهم في هذه المسألة، فعندهم أن رؤيته ـ تعالى ـ جائزة واستدلوا على ذلك عقلا ونقلا، أما النقل فهو العمدة في هذه المسألة؛ فقد استدلوا به من خلال قوله تعالى ـ حكاية عن موسى عليه السلام ـ (رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني) والاحتجاج بها كما ذكر أهل السنة من وجهين:

الأول: أن موسى عليه السلام سأل الرؤية؛ ولو امتنع كونه ـ تعالى ـ مرئيا لما سأل عنه، وعليه فإن موسى عليه السلام إما أن يعلم بامتناعه، وإما أن يجهله، وعند علمه فالعاقل لا يسأل ولا يطلب المحال؛ لأنه عبث، وإن جهله؛ فالجاهل بما لا يجوز على الله ـ تعالى ـ لا يكون نبيا مرسلا ولا كليما؛ لكن الله وصفه بذلك أي بكونه رسولا نبيا[٢]

الثاني: أنه ــ تعالى ـ علق الرؤية على استقرار الجبل، واستقراره أمر ممكن في نفسه، وما علق على ممكن فهو ممكن؛ حيث إنه لو كان ممتنعا؛ لأمكن صدق الملزوم بدون صدق اللازم[٣]

---

(١) يرى الشيخ أنه لصعوبة هذه القضية فقد أقر السلف بإقرارها إجمالا دون الدخول في تفاصيلها الكلامية.

(٢) المواقف، عضد الدين الإيجي، بشرح السيد الشريف الجرجاني، ١٣٢/٨، سبق.

(٣) المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

وغير ذلك فإن الرؤية عند أهل السنة يصح تعلقها بكل موجود، وأن المصحح للرؤية كما قال بعض أهل السنة(١) هو الوجود، وعليه فإن رؤية الله ـ تعالى ـ غير ممتنعة عقلا، ولا نقلا، وأنها جائزة في الدنيا سمعا.

وأما المعتزلة؛ فقد أجمعوا على نفي رؤية الباري ـ تعالى ـ عقلا لذوي الحواس، وبنوا هذا على بعض الأدلة العقلية، وأما الأدلة السمعية التي أثبتت الرؤية فقد أولها المعتزلة بما يخدم توجههم وتعللهم بنفي الرؤية(٢) والحق ما ذهب إليه أهل السنة الأشاعرة من جوازها عقلا ونقلا، ولأنها من الممكنات.

قياس الشاهد على الغائب:

يرى الإمام أن هذا القياس من الصعب تناوله في مسألة الرؤية؛ خاصة ما يتعلق بذات الباري –تعالى–؛ لأن الرؤية على ما نراه في الشاهد، أو بما هي عليه في الشاهد، لا تتعلق إلا بما هو جسماني، وأن الجميع يتفق على ذلك، بمعنى أن أهل الإثبات مقرون بأن الله –تعالى– ليس بجسم ولا جسماني، ولا رسم له، ولا صورة له، فيستحيل أن تقع عليه الرؤية بمثل ما يقع في حق الحوادث، وعليه فيستحيل أن تقع عليه الرؤية بالوجه، يقول الإمام: (إن الرؤية بما هي عليه في الشاهد، يستحيل أن تتعلق إلا بما هو جسماني كثيف، تقع عليه أشعة الضياء، أو بما هو مضيء بذاته، أو بغيره)(٣).

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين، الإمام الآمدي، ١/٤٨٤، تحقيق د/ أحمد المهدي، الناشر مركز التحقيق دار الكتب والوثائق القومية، ط ثانية ٢٠٠٤م.

(٢) يراجع: المصدر نفسه، ١/٥١٨–٥١٩.

(٣) يراجع: التعليقات على العقائد العضدية، صـ ٤٦٤، سبق.

ملخص المسألة عند الإمام ورأيه فيها:

يرى الإمام أن الفريقين اختلفوا في مقالاتهم:

فالفريق الأول: (قد أخذ بطرف الإثبات؛ لكن لا على هذا الوجه المعروف عندنا)[١]، يقصد أن أهل السنة مع إقرارهم بجواز الرؤية؛ إلا إنهم لا يقصدون بها ما يقع في حق الأجسام، وأن ما يقع في حقنا يمتنع في حق من تنزه عن الجهة، والمكان[٢]، ولذلك ذكر الإمام أن هذه الرؤية على القول بجوازها هي رؤية لا كيف فيها ولا تحديد، (ومثلها لا يكون إلا ببصر يختص الله به أهل الدار الآخرة، أو تتغير به خاصتها المعهودة في الحياة الدنيا، وهو ما لا يمكننا معرفته، وإن كنا نصدق بوقوعه، متى صح الخبر)[٣].

قلت: يفهم مما قاله الإمام، أن التعويل في مثل هذه القضايا لا يكون إلا على الدليل النقلي، فهو الأنفع في مثل هذه القضايا، وبه قال الإمام الماتريدي، كما ذكر شارح المواقف[٤].

وأما الفريق الثاني: فقد أول الإمام مقالتهم خروجا من الخلاف فهو يرى أنهم، أي المعتزلة، لم ينكروا انكشافا يساويها، بمعنى آخر أنهم لم ينكروا أن يخلق الله –تعالى– في العباد قوة باصرة تتفق أو تقوى على معاينة الحق –تعالى– فسواء كان هذا البصر على غير ما عهد عندنا أو بحاسة أخرى يخلقها الله فيهم، فهو على كل حال يؤول إلى ما نصب من أجله الأدلة معارضهم أي أهل السنة، يقول الشيخ: (والمنكرون لجوازها لم ينكروا انكشافا يساويها، فسواء كان ذلك

---

(١) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

(٢) يراجع: شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، الشريف الجرجاني، ١٦٠/٨، سبق.

(٣) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ١٨٠، سبق.

(٤) يراجع: شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، الشريف الجرجاني، ١٤٥/٨، سبق.

بالبصر غير المعهود أو بحاسة أخرى، فهو في المعنى يرجع إلى قول خصومهم)[١]، أي أن الفريقين يتفقان في أصل القضية، وهي معنى الانكشاف.

النزاع ليس في أمر محصل عند الفريقين:

ومعناه: أن أهل السنة حينما أثبتوا الرؤية، نفوا معها جميع لوازم الرؤية المعهودة، ما عدا الانكشاف، والمعتزلة في نفيهم للرؤية إنما نفوا جميع لوازم الرؤية المألوفة والمعهودة عند الحوادث،

ولا يمتنع كما يرى الشيخ (أن يكون هناك إدراك متعال عن الإدراكات الحسية، فضلا عن غيرها)[٢].

وعلى ذلك يكون كل فريق قائل بما يقوله الآخر، وليس النزاع بينهم كما يرى الإمام إلا مجرد اللجاج، ومقالات الخداج؛ خاصة ما يتمسك به من الأوضاع اللغوية التي لا تفيد في مجال البراهين[٣].

وبذلك يكون الإمام قد طبق المنهج التجديدي في هذه القضية، من خلال الإبقاء على الأصل الذي اتفق فيه أهل الإثبات والنفي، مبتعدا عن مواطن الخلاف، وأن جميعها يرجع إلى الخلاف اللفظي الذي من الممكن تجاوزه تقريبا بين المذهبين، والواجب في هذه القضية الإيمان بأن الله يرى كما أخبر، منزه عما هو من خواص الحوادث، وليكن بأية قوة من قوانا[٤]، أو بقوة يخلقها الله –تعالى– في ذلك الوقت، وهو منحى عقليا بحتا؛ حتى مع إقراره بالرؤية بناء على الدليل النقلي؛ لكنه اتجه اتجاها عقليا بحتا، ملمحا إلى أن تلك الرؤية قد تكون بغير

---

(١) يراجع: رسالة التوحيد، صـ ١٨٠، التعليقات على العقائد العضدية، صـ ٤٦٤، سبق.

(٢) يراجع: التعليقات على شرح العقائد، صـ ٤٦٤، سبق.

(٣) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

(٤) يراجع: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

البصر أي تكون بالقلب مثلا، وهو ما لم يرد في النصوص القطعية، سواء النقلية منها أو العقلية.

ومما سبق يتضح أن الإمام –رحمه الله– يريد أن يحد من هوة الخلاف الذي دار بين الفريقين في هذه المسألة، كما يريد أن يعطينا فكرة هامة عن الاتجاه العام الذي يتناول من خلاله مسائل الخلاف بين المتكلمين، وأن الأمر من السهولة بمكان أن نصل إلى مواطن الاتفاق بين الفرق حفاظا على الروح الإسلامية العامة، والهدف العقدي الواحد، بناء على أن كل الفرق أدت ما عليها من خلال فهم النصوص وتحكيم العقول في مثل هذه المسائل، ومن الممكن أن تتناول المسائل الكلامية في صورة جديدة تناسب التقدم الفكري من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على التراث الكلامي؛ لكونه الركن الرئيس في البناء العقدي الجديد الذي يبغيه الإمام.

قلت: هذا الخلاف الذي أراد الإمام أن يوفق فيه بين أهل السنة وغيرهم من المتكلمين؛ قد يصعب؛ خاصة في مثل هذه المسائل التي أقام فيها أهل السنة الحجة على مخالفيهم؛ خاصة من المعتزلة، وأن أهل السنة استدلوا على هذه المسألة بأدلة قطعية يقينية لا تسمح بالتوفيق؛ إلا إن جعل الخلاف لفظيا كما يرى الإمام، غير ذلك لا يمكن التوفيق؛ لكون هذه المسألة تمثل ركنا هاما في علم الكلام عند أهل السنة الأشاعرة.

(أهم نتائج البحث)

أولا: حاول الإمام في منهجه الجديد بناء علم كلامي جديد يقوم على الموازنة بين الفكر والعمل، في ضوء ما يسمح به العقل، دون أن يخل بقداسة النص، وكذلك موائمة التقدم العلمي الحديث، في شتى العلوم والفنون.

ثانيا: القضاء على فكرة التجريدية الشاملة في علم الكلام التراثي (الفصام التام بين العلم والعمل)؛ حيث أوضح أنه من الممكن تجديد قضايا علم الكلام التراثي وتناولها بطريقة تناسب التطور العلمي الحديث، دون المساس بقضايا التراث، وهو ما يغلق من خلاله الباب على دعاة الحداثة أولئك الذين يرون أن علم الكلام في ثوبه القديم قد انحرف عن وجهته، وأصبح لا يجدي نفعا تجاه المشكلات الواقعية وتداعياتها، وأن علم الكلام التراثي ما هو إلا مشاغل عقلية تتوغل في صناعة آراء ومفاهيم ومقولات لا علاقة لها بحركة الحياة، وشئونها المختلفة.

ثالثا: الموازنة بين النظرية والتطبيق، وهو ما كان يدعو إليه الإمام؛ من خلال العمل على جعل النصوص والنظريات العقلية قابلة للتطبيق، ذهابا إلى ما يسمى من وجهة نظره علم الكلام العملي وليس المقتصر فقط على القواعد النظرية، وأن أركان الإيمان لابد وأن تتجسد عملا في حياة الناس، دون أن تقتصر على المفاهيم العقلية المجردة، وأن الإيغال في التجريد كان المنشأ لتغليب النظر على العمل، على اعتبار أن العلوم النظرية أرفع شأنا من العمليات، وتبقى النقطة الأهم عند الشيخ هو تضمين علم الكلام للنواحي الاجتماعية، وهو بذلك يرد على المتكلمين الجدد؛ حيث رأوا أن الكلام التراثي قد فرغ من المضمون الاجتماعي؛ لكن الإمام قد فطن إلى هذا وعمل على أن تكون كل حياة الإنسان وفعالياته وسلوكه اليومي متلونة بصبغة التوحيد الخالص، ومن هنا تصبح العقيدة قوة تنتج

الإنسان النموذجي في كل شئونه، من خلال جعل الإيمان والتوحيد معطى عمليا فاعلا، وليس مجرد نظريات فحسب.

رابعا: الميل إلى التوفيق بين المذاهب والفرق عند الإمام، كان له بالغ الأثر في تناول قضايا علم الكلام، وبدا ذلك واضحا في الأسلوب، والبعد عن مواطن الخلاف، ومحاولة الوصول إلى نقطة تلاقي بين المناهج الفكرية المختلفة، ورد الخلاف إلى الألفاظ، وأنها تحتمل أكثر من معنى، وعليه فكل الفرق عنده قد أصابت جزء من الحقيقة.

خامسا: المرونة في التفكير وفق المنهج التجديدي، عند الإمام –رحمه الله– من وجهة نظري كان لها الأثر البالغ في تناول مسائل علم الكلام، من حيث استخدام العقل، والموازنة بين ما يمكن أن يكون للعقل دخل فيه وبين مالا يمكن تناوله إلا من خلال النص؛ حيث نحى الشيخ نحو منهج عقلي أحيانا في تناوله لبعض القضايا الخلافية؛ وهو ما يؤكد معنى (الأصالة والمعاصر) في فكر الإمام؛ حتى وإن كان يظن المطلع أن اتجاهه في تلك القضايا اتجاها عقليا صرفا، بحكم تغليبه العقل على النقل كما ذكر أحيانا ؛ حيث عقد أكثر من مقالة في كتاباته؛ بل جعل تقديم العقل على النقل أحيانا في فهم بعض القضايا أصلا من أصول الإسلام، وأنه لابد من تبني هذا النحو عند معالجة كثير من قضايا علم الكلام؛ لكن الإمام في أكثر من موضع يدلل على أن استخدام العقل فيما يخوله النص، من خلال الاجتهاد في فهم النصوص، وليس تقديم العقل إلا فيما يصعب تناوله من خلال ظاهر النص؛ خاصة فيما يتعلق بالنصوص الموهمة للتشبيه، والله أعلم.

المصادر والمراجع

١) الإسلام بين العلم والمدنية، الشيخ محمد عبده، الناشر دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢) إعادة بناء علم التوحيد عند الأستاذ الإمام، د/ محمد صالح، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.

٣) الأعلام، خير الدين الزركلي، ط دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.

٤) الأعمال الكاملة للأستاذ الإمام، تحقيق: د/ محمد عمارة.

٥) تاريخ الإمام محمد عبده، جمعه: السيد محمد رشيد رضا، ط١، مطبعة المنار، سنة ١٣٢٤هـ.

٦) تجديد الفكر العربي، د/ زكي نجيب محمود، دار الفكر العربي، ط سابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.

٧) التراث والتجديد، الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب، ط٣، دار القدس العربي للطباعة، ٢٠١٩م.

٨) التعليقات على شرح العقائد العضدية، الشيخ جمال الأفغاني، والشيخ محمد عبده.

٩) التفسير الكبير، الإمام فخر الدين الرازي، ط دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م .

١٠) حاشية الشيخ محمد عبده على شرح الدواني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط أولى ٢٠٠٢م.

١١) رائد الفكر المصر الإمام محمد عبده، د/ عثمان أمين، ١٩٦٥م، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٢) رسالة التوحيد، الأستاذ الإمام محمد عبده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة ومكتبة صبيح، ١٩٦٦م.

١٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، نشر مكتبة وهبة، بدون تاريخ.

١٤) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د/ حمودة غرابة، الناشر دار عالم الكتب.

١٥) شرح المواقف، عضد الدين الإيجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦) الشيخ محمد عبده وآراؤه في العقيدة، حافظ الجعبري، إشراف أ.د/ سليمان دنيا، بدون تاريخ.

١٧) عبقري الإصلاح الأستاذ الإمام محمد عبده، عباس العقاد، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م.

١٨) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ط٢، ١٩٥٣م.

١٩) محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، أ.د/ سليمان دنيا.

٢٠) مناهج البحث العلمي، د/ عبد الرحمن بدوي، ط٣، وكالة المطبوعات العلمية، الكويت.

فهرس الموضوعات

مقدمة
أسباب اختيار البحث
مشكلة البحث
أهمية البحث
المناهج المتبعة في البحث
خطة البحث
الفصل الأول: حياة الشيخ محمد عبده، ومنهجه في التجديد
المبحث الأول: حياة الشيخ محمد عبده الاجتماعية والعلمية
أولا: مولده ونشأته
أهم مؤلفاته العلمية
المبحث الثاني: منهجه في التجديد العقدي والفكري
المنهج في اللغة
المنهج في الاصطلاح العلمي
أهم عناصر المنهج التجديدي عند الشيخ محمد عبده
أولا: الثورة على التقليد وتحرير العقل من خلال بناء العقيدة على النظر العقلي
ثانيا: التحول من الأساليب التقليدية لعلم الكلام إلى الأساليب العلمية الجديدة

المبحث الثالث: العصبية العقدية بين الاتجاه التراثي والتجديدي عند الشيخ محمد عبده
تعقيب
فكرة القضاء على المذهبية أو العنصرية العقدية
الفصل الثاني: جهود الشيخ محمد عبده التجديدية
المبحث الأول: مجالات التجديد عند الشيخ محمد عبده
تمهيد
أولا: التجديد في اللغة العربية وأساليبها
ما يراه الشيخ للتجديد في اللغة
ثانيا: التجديد في الشريعة عند الشيخ
ثالثا: التجديد في علم الكلام، أو علم العقائد
الشيخ والدور الجديد للعقيدة
هل فكرة الشيخ في المنهج الجديد لعلم الكلام كانت فكرة جديدة من عنده أم تأثر فيها ببعض شيوخه؟
المبحث الثاني: القضايا العقدية التي تناولها الشيخ وفق المنهج الجديد
القضية الأولى: أفعال الله جل شأنه ووقوعها تحت العلل والأغراض
الخلاف اللفظي ورؤية الشيخ
إبانة الشيخ عن العقلية المفرطة مما يستبان منه موافقته للمعتزلة
قيمة الأدلة الإقناعية عند الشيخ في هذه القضية

القضية الثانية: قضية الرؤية
الشيخ والجمع بين المتكلمين
قياس الشاهد على الغائب
ملخص القضية عند الشيخ ورأيه فيها
النزاع ليس في أمر محصل عند الفريقين
أهم نتائج وتوصيات البحث
فهرس الموضوعات

تم بحمد الله